قسم المحاسبة

محاضرات محاسبة متوسطة عربي1

المرحلة الثانية - الكورس الأول

المرحلة الثانية – محاسبة متوسطة 1

الفصل الأول - الإطـــار الفكـــري للمحاسبة

أولا.. مفاهيـــــم عامـــــة

1- تعريف المحاسبة

المحاسبة هي العمل الذي يعتمد على أسس وقواعد ومفاهيم تستخدم للحصول على معلومات كمية دقيقة تمكن من قياس وتقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات الرشيدة فهي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تسفر عن هذه العمليات والأحداث.

2- الدفاتر التجارية وتشمل

أ / **دفتر اليومية العامة** : وهو السجل الرئيسي لتسجيل كافة العمليات المالية في المنشأة بأسلوب القيد المحاسبي وفقا لتاريخ حصولها ومعززة بالمستندات المؤيدة لحصول هذه العمليات. وقد تمسك المنشأة أكثر من دفتر لليومية تسجل في كل واحد منها العمليات المالية ذات الطبيعة المتشابهة كالعمليات الخاصة بالمبيعات الآجلة أو العمليات الخاصة بالمشتريات الآجلة وتسمى هذه الدفاتر بدفاتر اليومية المساعدة. فيما يلي نوذج لصفحة من دفتر اليومية العامة:

رقم التسلسل	التاريخ	مبلغ العملية		البيان	مستند العملية	رقم صفحة الاستاذ	الملاحضات
		مدين	دائن				

ب / دفتر الأستاذ العام : هو سجل يضم جميع الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية العامة للمنشأة فهو يضم جميع الحسابات الخاصة بالأصول والخصوم ورأس المال وكذلك جميع الحسابات الخاصة بالمصروفات والإيرادات وما يطرأ على هذه الحسابات من تغيرات بالزيادة أو النقص نتيجة العمليات المالية التي تجريها المنشأة حيث يتم فيه ترحيل العمليات التي تسجل أولا بأول في دفتر اليومية إذ يجري نقل المبالغ المدينة والدائنة لكل حساب كما تظهر في اليومية إلى الحسابات ذات الأسم المشابه بدفتر الاستاذ وهذه العملية تسمى بالترحيل ، وفي آخر كل فترة محاسبية يتم استخراج الرصيد النهائي لكل حساب بدفتر الاستاذ لمعرفة ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات وتسمى هذه العملية بالترصيد. وفيما يلي نموذج لأحد الحسابات وهو حساب الخزينة / الصندوق التي يضمها دفتر الاستاذ :

منه (مدين) له (دائن)

المبلغ	البيان	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية	المبلغ	البيان	التاريخ	رقم صفحة دفتر اليومية

ج / **دفتر الجرد** وتقيد فيه أصول المنشأة في نهاية السنة من خلال الجرد الفعلي

ويجب أن تخلو الدفاتر من الحك أو الشطب أو الكتابة في الحواشي ويجب أن ترقم الصفحات بكل دقة وبالتسلسل.

3- مفهوم إمساك الدفاتر

ماسك الدفاتر هو المنفذ الذي يعمل تحت إشراف ورقابة المحاسب الذي يوجه ويصحح للوصول إلى أعلى مستويات الأداء في كل وقت .

4- دورة النشاط المحاسبي

يجري العمل المحاسبي ضمن سلسلة متتابعة من العمليات المرتبطة بالأحداث ذات الطابع المالي التي تكون الشركة طرفا فيها تسمى الدورة المحاسبية، وتجري الدورة المحاسبية على وفق خطوات رئيسية هي:-

- ✓ التسجيل في سجل اليومية واليوميات المساعدة من واقع المستندات الثبوتية والمعززة لوقوع العملية المالية.
- ✓ الترحيل من سجل اليومية واليوميات المساعدة إلى سجل الأستاذ العام وسجلات الأستاذ المساعدة.
- ✓ تلخيص العمليات المالية وإعداد ميزان المراجعة الأولي Trial balance تدرج فيه الحسابات المدينة والدائنة التي ينبغي عند جمعها أن تكون متساوية.
- ✓ عمل التسويات القيدية إذ يجري تعيين كل ما يخص الفترة المالية من إيرادات وما انفق على هذه الإيرادات من مصاريف وترحيل آثار قيود التسوية هذه إلى الأستاذ العام.
- ✓ إعداد ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات.
- ✓ تسجيل قيود الإقفال في سجل اليومية وترحيلها إلى سجل الأستاذ العام لإظهار نتائج الحسابات الختامية.
- ✓ إعداد الكشوفات و القوائم المالية (الحسابات الختامية) – أما أسس إعداد الحسابات الختامية فهي :

أساس الاستحقاق يقتضي هذا الأساس أن تحمل الفترة المالية بجميع المصاريف التي صرفت فيها لتحقيق الإيراد سواء دفعت هذه المصاريف أم لم تدفع أي أن المحاسبة على أساس الاستحقاق تقوم على فكرة ان القوائم المالية التي تخص فترة مالية معينة يجب إن تشمل كافة النفقات المتعلقة بتلك الفترة بغض النظر عما إذا كانت دفعت أم لم تدفع وكذلك الأمر بالنسبة للإيرادات سواء حصلت أم لم تحصل.

الأساس النقدي وتعد فيه الحسابات الختامية على أساس ما تم صرفه فعلا أو تحصيله فعلا ويعاب عليه عدم سلامة النتيجة إذ أن إيرادات الوحدة المحاسبية لا تعتبر متحققة بمجرد إتمام عملية البيع وإنما في الوقت الذي يتم فيه تحصيل قيمة المبيعات وبموجب هذا الأساس فأن المصروفات والتكاليف تعتبر متحققة عند دفع قيمتها وفي هذه الحالة فقط تثبت في الدفاتر المحاسبية وتحمل للقوائم المالية وتخصم من إيرادات تلك الفترة.

الأساس المختلط وتعد فيه الحسابات الختامية على أساس الاستحقاق بالنسبة للمصروفات والاساس النقدي بالنسبة للإيرادات فهو خليط غير متجانس وغير سليم.

ثانيا.. دور المعلومـــــات المحـــاسبية في عملية اتخـاذ القرار

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من ثلاث أجزاء رئيسية هي:-

1- مدخلات النظام .. وتتمثل في الأرقام الخام التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الشركة وتدخل هذه البيانات إلى النظام محملة على المستندات.

2- وسائل المعالجة.. وتتمثل في إجراءات التسجيل والتبويب والتلخيص وتحليل النتائج والتقرير ويتم القيام بهذه الإجراءات في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

3- مخرجات النظام.. وتتمثل في المعلومات الناتجة من البيانات التي تم تشغيلها من خلال الإجراءات السابقة وتخرج المعلومات من النظام محملة على وسائط تسمى التقارير وتشمل هذه المعلومات على ما يلي:-

أ- معلومات عن نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) خلال الفترة المالية من خلال حساب الأرباح والخسائر أو كشف الدخل.

ب- معلومات عن المركز المالي للشركة في نهاية الفترة من خلال قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية.

جـ - معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز النقدي خلال الفترة المالية من خلال كشف التدفقات النقدية.

د – معلومات عن التغيرات في حقوق المساهمين في نهاية الفترة من خلال كشف التغيرات في حقوق المساهمين.

ثالثا .. الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالنسبة للشركة

توجه المعلومات المحاسبية لخدمة العديد من الأطراف التي تعتمد على المحاسبة كمصدر للمعلومات التي يحتاجونها في عملية اتخاذ القرار ويصطلح على هذه الأطراف مستخدمي المعلومات المحاسبية، وقد حدد الإطار الفكري للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مستخدمي المعلومات المالية بأربع جهات رئيسية هي:-

1- أصحاب المصالح Stakeholders : إذ يوفر النظام المحاسبي معلومات لخدمة جميع الأطراف التي تعتمد في قراراتها على تقييم المركز المالي للشركة وربحيتها والتوقعات المستقبلية لها عن طريق تقارير محاسبية يطلق عليها التقارير المالية Financial Statement ويستخدم هذه المعلومات نوعين من المستفيدين هما:-

أ- المستفيدون ذو المصلحة المباشرة/ وهم الملاك الحاليين للشركة والمستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الشركة Investors والمقرضين Lender الذين استدانت الشركة أموالهم والدائنون Creditors الذين قدموا للشركة بضاعة بالآجل والعاملين Employees والزبائن Customers الذين يهتمون باستمرارية الشركة.

ب-المستفيدون ذو المصالح غير المباشرة/ وهم المحللين الماليين Financial Analysts وخبراء الاستثمار Investment Advisors والجهات المنظمة لسوق الأوراق المالية Exchange Stock.

2- إدارة الشركة Managers: تمثل إدارة الشركة مجموعة الأفراد المسؤولة عن تحقيق أهداف الشركة الذين يديرون أنشطتها في المجالات الوظيفية المختلفة ابتداء من تحديد الأهداف وحصر الإمكانيات المتاحة ووضع الخطط اللازمة والرقابة على تنفيذ هذه الخطط، ويقوم النظام المحاسبي بإعداد وتوصيل المعلومات المختلفة لتسهيل أداء تلك الأنشطة عن طريق العديد من التقارير والبيانات سواء كانت بصفة دورية أم لأغراض إدارية خاصة.

3- السلطات الضريبية Taxes Authority: تُلزم الجهات الضريبية الشركات بتقديم التقارير الضريبية المعدة طبقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها ويقوم النظام المحاسبي بتوفير مثل هذه التقارير.

4- الجهات الحكوميةGovernment: تخضع الشركات للعديد من القوانين والتشريعات المنظمة لشؤونها وتناط مسؤولية متابعة تنفيذ هذه القوانين والتشريعات بجهات حكومية معينة، يوفر النظام المحاسبي تلك المعلومات بصورة تقارير خاصة لهذه الجهات ومن أمثلة هذه الجهات ديوان الرقابة المالية ووزارة التخطيط.

رابعا .. عرض الإطـــار الفكـري للمحاسبة المالية

يتكون الإطار الفكري للمحاسبة المالية من ثلاثة مستويات هي:

المستوى الأول/ الأهداف الأساسية

المستوى الثاني / المفاهيم الأساسية

المستوى الثالث / الإرشادات التطبيقية

وفيما يلي شرح موجز لهذه المستويات:-

المستوى الأول: الأهداف الأساسية

يتمثل الغرض الرئيسي من أعداد القوائم المالية في توفير المعلومات التي تساعد الأطراف المستفيدة في تحقيق الآتي:

1. توفير معلومات تمكن المستثمرين الحاليين أو المرتقبين من شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية (الأسهم) و أدوات الدين (السندات والقروض).
2. توفير معلومات تمكن المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين من تقييم تقديرات صافي التدفقات النقدية.
3. توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة (الأصول) والتعهدات التي تكون على المنشأة للغير (الخصوم) أو للملاك (حقوق الملكية) والتغيرات التي تطرأ عليها.
4. توفير معلومات تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين في تقييم الأداء المالي للمنشأة والذي يعد وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي.
5. توفير معلومات تساعد المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين في تقدير العائد من الاستثمار في أدوات حقوق الملكية و أدوات الدين.

المستوى الثاني: المفاهيم الأساسية

يقسم هذا المستوى إلى قسمين هما

أ. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الأساسية والثانوية)

تصنف الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية إلى ما يلي:-

1. الملائمة / تعني قدرة المعلومة المحاسبية على احداث اختلاف في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق تغيير توقعاتهم أو تثبيتها وتكون المعلومة المحاسبية ملائمة إذا كانت ذات علاقة أو مفيدة للقرار الذي صممت من أجله وتضم الملائمة الصفات الفرعية التالية:-

- ✓ القيمة التنبؤية أي إذا كان يمكن استخدامها كمدخلات من قبل مستخدميها لتوقع نتائج مستقبلية.
- ✓ القيمة التوكيدية أي تزود المستخدمين بتغذية عكسية مقاربة لتوقعاتهم السابقة.
- ✓ الوقتية أي ضرورة أن تتوفر المعلومة في الوقت المناسب فلا فائدة للمعلومة أذا ما توفرت بعد اتخاذ القرار.

2. إمكانية الاعتماد (المصداقية) / تعتبر المعلومات المحاسبية مفيدة إذا كان يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات أي أن تكون خالية إلى حد معقول من الأخطاء أو التحيز وتعبر بصدق عن الواقع وتصبح المعلومات من الممكن الاعتماد عليها إذا توفرت فيها ثلاث صفات هي :

- ✓ الحيادية أي يجب عرض المعلومة المحاسبية بصورة خالية من التحيز ودون تحريف بمعنى أن لا يتم اختيارها بحيث تكون في صالح مجموعة معينة من أصحاب المصالح على حساب غيرهم.
- ✓ قابلة للتحقق أي توفر نتائج يمكن التحقق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس طرق القياس.
- ✓ الصدق بمعنى التمثيل الصادق للحدث المالي.

❖ أما الخصائص الثانوية للمعلومات فهي التي ينبغي توافرها بالمعلومات المحاسبية وعدم توافرها لا يعني إن المعلومات غير مفيدة و تتمثل بالآتي:

1. القابلية على المقارنة أي إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية عن منشأة معينة مع معلومات مماثلة عن منشآت أخرى في نفس الفترة وهذا يتطلب أن يتم قياس المعلومات والتقرير عنها بنفس الطريقة في المنشآت المختلفة.
2. الثبات أي أن تقوم المنشأة باستخدام نفس الطرق المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث من فترة لأخرى، بمعنى الثبات في استخدام السياسات المحاسبية ولا يعني هذا عدم إمكانية التغيير في الطريقة المحاسبية وإنما يجب أن يكون هذا التغيير مبرر ومفصح عنه في القوائم المالية.

ب. عناصر القوائم المالية

تضم القوائم المالية الأربع (كشف الدخل، الميزانية العمومية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي) مجموعة من العناصر والمكونات الرئيسة، وقد حدد الإطار الفكري للمحاسبة تعريفات دقيقة لكل عنصر من هذه العناصر وكالآتي:-

1. الأصول (الموجودات) Assets : هي موارد اقتصادية متوقع الحصول عليها بالمستقبل وإن الشركة اكتسبت حق الحصول عليها أو السيطرة عليها نتيجة أحداث ماضية.
2. الخصوم (المطلوبات) Liabilities : هي موارد اقتصادية متوقع التضحية بها مستقبلاً نتيجة التزام قائم على الشركة في الوقت الحاضر بتحويل أصول وتقديم خدمات لشركات أخرى نتيجة أحداث ماضية.
3. حقوق الملكية Equity : هي ما تبقى من أصول الشركة بعد طرح خصومها.
4. الإيرادات Revenues: هي تدفقات داخلة للشركة أو زيادة في أصولها أو نقص في خصومها أو كليهما معا تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أي أنشطة أخرى ناتجة عن الأعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة للشركة.
5. المصروفات Expenses : هي تدفقات خارجة من الشركة أو نقص في أصولها أو زيادة في خصومها أو كليهما معا تنشأ خلال دورة إنتاج السلع أو بيعها أو تقديم الخدمات أو أي أنشطة أخرى ناتجة عن الأعمال الرئيسة والمعتادة والمستمرة للشركة.
6. المكاسبGains: هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) الناتجة عن عمليات عرضية.
7. الخسائرLosses: هي نقص في حقوق الملكية ناتج عن عمليات عرضية .
8. استثمارات الملاك Investment by Owners: هي الأصول التي يضعها الملاك في الشركة كاستثمارات وهذه الاستثمارات تزيد من حقوق الملكية وتدرج ضمن قائمة المركز المالي ضمن رأس مال الملاك.
9. التوزيعات إلى الملاكDistribution : هي الانخفاض في صافي أصول الشركة الناتج عن تحويل أصول وتقديم خدمات أو الالتزام بخصوم تجاه المالكين تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في الشركة.

10. الدخل الشامل Comprehensive Income : هو التغير في حقوق ملكية شركة ما خلال فترة ما نتيجة صفقات أو أحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالمالكين، ويقاس الدخل الشامل كالآتي:

الدخل الشامل= (الإيرادات – المصروفات + المكاسب – الخسائر)

المستوى الثالث: الإرشادات التطبيقية

يتمثل هذا المستوى في الفروض والمبادئ المحاسبية والمحددات التي تستخدم من قبل المحاسبين لحل المشاكل التي تواجههم عند القيام بإعداد القوائم المالية:

1. الفروض المحاسبية.. هناك أربع فروض محاسبية متعارف عليها هي

- ✓ فرض الوحدة المحاسبية: أي أن الشركة وحدة اقتصادية مستقلة عن الملاك وعن الشركات الأخرى وبموجب هذا المبدأ يجري تحديد النشاطات الخاصة بالشركة ومسك السجلات المحاسبية لها، وبدون هذا المبدأ لا يمكن تخيل معرفة نتيجة نشاط الشركة أو أصولها أو خصومها كونها ستدمج مع نشاط الملاك وأصولهم وخصومهم.
- ✓ فرض الاستمرارية: أي لا يمكن الحكم على الشركة من نتائج محاسبية لسنة مالية واحدة إذ قد تحقق الشركة في سنة ما أرباحا جيدة فإذا حكمنا على الشركة بأنها شركة ناجحة قد يلي ذلك سنين تحقق فيها خسائر متوالية لذا يجب أن ننظر إلى الشركة بأنها مستمرة في نشاطها حيث تتأثر أنشطة الحاضر بأنشطة الماضي وتؤثر أنشطة الحاضر في المستقبل.
- ✓ فرض القياس النقدي : تستخدم النقود لقياس الأنشطة الاقتصادية لأنها ملائمة وبسيطة ومفهومة من قبل الجميع ويفرض أن القوة الشرائية لوحدة النقد تبقى مستقرة بشكل مقبول إذ أن كل وحدات القياس الأخرى تحمل قيمة واحدة لا تتغير عدا النقود التي تحمل قيمتان، القيمة الأولى هي **القيمة الاسمية** المكتوبة على وجه الورقة النقدية والقيمة الثانية هي **القيمة الحقيقية** وتمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن مبادلتها بوحدة النقد وهاتان القيمتان غير متطابقتين على الدوام حيث أن القيم الحقيقة تتعرض للتغير باستمرار. لذا يتطلب وضع افتراض ثبات وحدة النقد وعدم تغييرها كلما تغيرت قيمة وحدة النقد وفي حالة عدم وجود هذا الافتراض يستوجب استمرار تغير القيم بالدفاتر المحاسبية.

(بالنسبة للدول التي تعاني من التضخم الدائم فإنها تقوم بإعداد قوائم مالية معدلة للتضخم باستخدام المؤشر العام لمستوى الأسعار).

- ✓ فرض الدورية: وفقا لفرض استمرارية الشركة فإن الربح الحقيقي النهائي لها لا يمكن أن يعرف إلا بعد انتهاء أعمالها، لذا جرى وضع فرض الدورية لتقسيم الأنشطة الاقتصادية على فترات زمنية دورية متساوية (عادةً سنة واحدة) لأغراض إعداد القوائم المالية عن كل فترة ومعرفة نتيجة النشاط والمركز المالي لها. وبدون هذا الفرض لا يمكن معرفة نتيجة نشاط الشركة إلا عند تصفيتها وانتهاء أعمالها.

2 . المبادئ المحاسبية

- ✓ مبدأ التكلفة التاريخية بموجب هذا المبدأ يتم تثبيت موجودات الشركة والتزاماتها حسب السعر التبادلي الفعلي أو سعر الاقتناء أي قيمة النقد المدفوع في تاريخ اقتناء الموجود أو نشوء الالتزام.
- ✓ مبدأ تحقق الإيراد بموجب هذا المبدأ يتحقق الإيراد بمجرد بيع البضاعة وتسليمها للزبون.
- ✓ مبدأ المقابلة أي مقابلة الإيرادات المتحققة خلال فترة معينة بالمصروفات المستنفذة في تحقيق تلك الإيرادات
- ✓ مبدأ الإفصاح أي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمساعدة الجهات ذات العلاقة في اتخاذ القرارات.

3. المحددات المحاسبية وتمثل الأمور التي تحد من العمل المحاسبي وتقيده وهي:

- ✓ الأهمية النسبية: يمكن اعتبار المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها يؤثر على عملية اتخاذ القرار.
- ✓ التحفظ (الحيطة والحذر) :أن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات ينبغي ان يراعى فيها جانب التحفظ أي الابتعاد عن التفاؤل في معالجة بعض الأمور المحاسبية كالأخذ بنظر الاعتبار الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأرباح المحتملة.
- ✓ الكلفة والمنفعة : لتحديد مستوى الافصاح يجب أن نقارن بين كلفة توفير المعلومات والمنافع المتولدة نتيجة استخدام هذه المعلومات حتى لا يتم الافصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

الفصل الثاني – الحسابات الختامية في المنشآت التجارية والصناعية

أولا – الحسابات الختامية في المنشآت التجارية

تعرف المنشأة التجارية بأنها المنشأة التي تشتري البضائع لغرض بيعها وتحقيق الأرباح وتتكون الحسابات الختامية في المنشأة التجارية من الحسابات التالية:-

1. حساب المتاجرة

حساب المتاجرة هو أول حساب ختامي يحضر في نهاية المدة المالية والغرض من تحضيره الوصول إلى مجمل الربح أو مجمل الخسارة، فمجمل الربح هو زيادة دخل المبيعات على كلفة البضاعة المباعة ومجمل الخسارة هو زيادة كلفة البضاعة المباعة على دخل المبيعات، أي أن مهمة حساب المتاجرة هي المقارنة بين كلفة البضاعة المباعة ودخل المبيعات. ويتكون الجانب المدين من حساب المتاجرة من كلفة المبيعات أو كلفة البضاعة المباعة والتي تتكون من الحسابات التالية:- (بضاعة أول المدة ، المشتريات ، مصاريف نقل المشتريات ، جميع مصاريف الشراء ، مردودات ومسموحات المبيعات ، كل الحسابات المدينة المتعلقة بعمليات الشراء أو البيع). أما الجانب الدائن فيشمل:- (المبيعات ، بضاعة آخر المدة ،مردودات ومسموحات المشتريات).

حساب المتاجرة عن السنة المنتهية في 2019/12/31

منه	**له**
*** بضاعة أول المدة	*** بضاعة أخر المدة
*** أجمالي المشتريات	*** أجمالي المبيعات
(**) – مردودات المشتريات	(**) – مردودات المبيعات
(**) – مسموحات المشتريات	(**) – مسموحات المبيعات
(**) – خصـــم مكتســـب	(**) – الخصم المسموح به
*** ـــــــــ صافي المشريات	*** ـــــــــ **صافي المبيعات**
** رسوم كمركية	
** عمولة وكلاء الشراء	
** مصاريف التامين على	

المشتريات	
** مصاريف نقل للداخل	
** ضرائب استيراد	
*** ـــــــ مجموع مصاريف الشراء	
*** **مجمل الربح (أرباح وخسائر)**	*** **مجمل خسارة (أرباح وخسائر)**
ـــــــــــ	ـــــــــــ
* * * * * **المجموع**	*. * * * * * **المجموع**

مثال / ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة للسنة المنتهية في 2019/12/31 (المبالغ بالملايين) بضاعة أول المدة 5200 ، مشتريات 12500 ، مبيعات 18500 ، مردودات المشتريات 300، مردودات مبيعات 500، مسموحات مشتريات 200 ، مسموحات المبيعات 400، خصم المسموح به 200، خصم مكتسب 100، م.نقل للداخل 250، ضرائب استيراد 350، عمولة وكلاء الشراء 150، م.إخراج كمركي 50، تأمين على البضاعة المستوردة 300 ، بضاعة آخر المدة 7000

المطلوب / إعداد حساب المتاجرة وإثبات قيود الإقفال في سجل الأستاذ .

الحل/

حساب المتاجرة عن السنة المنتهية في 2019/12/31

مدين / منه		**دائن / له**	
5200	بضاعة أول المدة	7000	بضاعة آخر المدة
12500	إجمالي المشتريات	18500	إجمالي المبيعات
(300)	مردودات المشتريات	(500)	مردودات المبيعات
(200)	مسموحات المشتريات	(400)	مسموحات المبيعات
(100)	خصم مكتسب	(200)	خصم مسموح به
11900	ـــــ صافي المشتريات	17400	ـــــــ صافي المبيعات
200	م. نقل للداخل		
350	ضرائب استيراد		
150	عمولة وكلاء الشراء		
50	م. إخراج كمركي		

300 م. تأمين على المشتريات 1050 مجموع مصاريف المشتريات 6250 مجمل ربح (أ.خ)	
24400 المجموع	24400 المجموع

قيود الإقفال:

1- قيد غلق الحسابات المدينة

8150 من ح / المتاجرة

إلى مذكورين

5200 ح/ بضاعة أول المدة

11900 ح/ صافي المشتريات

200 ح/ م. نقل للداخل

150 ح/ عمولة وكلاء الشراء

350ح/ ضرائب استيراد

50ح/ عمولة إخراج كمركي

300 ح/ م. تأمين

غلق الحسابات المدينة في حساب المتاجرة

2- قيد غلق الحسابات الدائنة وإثبات بضاعة آخر المدة

من مذكورين

7000ح/ بضاعة آخر المدة

17400 ح/ صافي المبيعات

24400 إلى ح/ المتاجرة

غلق الحسابات الدائنة وإثبات بضاعة آخر المدة في حساب المتاجرة

3- قيد إثبات النتيجة

6250 من ح/ المتاجرة

6250 إلى ح/ أ.خ (مجمل ربح)

غلق ح/ المتاجرة في ح/ أ.خ

2-حساب الأرباح والخسائر

الغرض من تحضير حساب الأرباح والخسائر هو الوصول إلى صافي الربح (زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين) أو صافي الخسارة (زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن) أي أن حساب الأرباح والخسائر يتضمن المقارنة بين المصروفات والإيرادات التي تتحقق خلال نفس السنة والتي ليس لها علاقة بعمليات الشراء. ويتضمن الجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر كل المصروفات الخاصة بالإدارة والتي لم تظهر في حساب المتاجرة إضافة إلى مجمل الخسارة الناتج من حساب المتاجرة (إذا كانت نتيجة حساب المتاجرة مجمل خسارة)، أما الجانب الدائن فيتضمن كل الإيرادات الخاصة بالإدارة والتي ليس لها علاقة بعمليات البيع إضافة إلى مجمل الربح الناتج من حساب المتاجرة (إذا كانت نتيجة حساب المتاجرة مجمل ربح).

حـ/ أ.خ عن السنة المنتهية في 2019/12/31

*** المتاجرة (مجمل الخسارة)	*** المتاجرة (مجمل الربح)
*** ضرائب تصدير	*** إيراد العقار
*** م.نقل المبيعات (م.نقل للخارج)	*** إيراد أوراق مالية
*** عمولة وكلاء البيع	*** أيراد بيع المخلفات
*** الرواتب	*** عمولة مكتسبة
*** الأجور	*** فوائد مكتسبة

***	إيجار المحل	***	أرباح بيع الموجودات الثابتة
***	مصاريف الماء والكهرباء والتلفون	***	أرباح الاستملاكات
***	فوائد مدينة (فائدة قرض)	***	أي أرباح أو إيرادات أخرى
***	قرطاسيه ومطبوعات		
***	مصاريف قطع الأوراق التجارية		
***	ديون مشكوك فيها		
***	اندثار		
***	خسائر بيع الموجودات الثابتة		
***	خسائر الحريق		
***	خسائر الغرق		
***	جميع المصاريف الأخرى والخسائر ...		
***	صافي ربح (رأس المال)	***	صافي خسارة (رأس المال)
********	المجموع	********	المجموع

مثال / فيما يلي الأرصدة المستخرجة من سجلات شركة السعادة التجارية للسنة المنتهية في 2019/12/31:

مصاريف عامة 18000، رواتب موظفين 90000، مصاريف نقل للخارج 7800، إيراد عقار 48000، أرباح بيع موجودات ثابتة 18000، خسائر بيع موجودات ثابتة 5500، مصاريف إعلان 4400، م. ماء وكهرباء 6000، عمولة مكتسبة7500، خسائر حريق 9000، إيراد أوراق مالية 32000، المتاجرة (مجمل ربح) 48000

المطلوب// إعداد حساب الأرباح والخسائر مع إثبات قيود الإقفال للسنة المنتهية في 2019/12/31

الحل /حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2019 /12/31

مدين / منه		دائن / له	
18000	م. عامة	48000	المتاجرة / مجمل ربح
90000	رواتب موظفين	48000	إيراد عقار
7800	م. نقل للخارج	18000	أرباح بيع الموجودات الثابتة
5500	خسائر بيع موجودات ثابتة	7500	عمولة مكتسبة
4400	م. إعلان	32000	إيراد أوراق مالية
6000	م. ماء وكهرباء		
9000	خسائر حريق		
12800	صافي ربح (رأس المال)		
153500	المجموع	153500	المجموع

قيود الإقفال

1- قيد غلق الحسابات المدينة

140700 من ح/ أ.خ

إلى مذكورين

18000 ح/ م.عامة

90000 ح/ رواتب الموظفين

7800 ح/ م. نقل للخارج

5500 ح/ خسائر بيع الموجودات الثابتة

4400 ح/ م.إعلان

6000 ح/ م. ماء وكهرباء

9000 ح/ خسائر الحريق

غلق الحسابات المدينة في ح/ أ.خ

2- قيد غلق الحسابات الدائنة

من مذكورين

48000 ح/ إيراد عقار

18000ح/ أرباح بيع الموجودات الثابتة

7500 ح/ عمولة مكتسبة

32000 ح/ إيراد أ.مالية

105500 إلى ح/ أ.خ

غلق الحسابات الدائنة في ح/ أ.خ

3- قيد غلق حساب المتاجرة

48000 من ح/ المتاجرة (مجمل ربح)

48000 إلى ح/ أ.خ

غلق حساب المتاجرة في حساب أ.خ

4- قيد غلق حساب الأرباح والخسائر

12800 من ح/ أ.خ

12800 إلى ح/ رأس المال

غلق ح/ أ.خ في ح/ رأس المال

3- الميزانية العمومية

تعد قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) القائمة الثالثة التي يجري إعدادها في المنشأة التجارية ويتطلب إعدادها عناية فائقة كونها تعد ملخصا لما بحوزة الشركة من موجودات وما عليها من مطلوبات وطبيعة رأسمالها ومكوناته، وتسمى بالميزانية العمومية أو العامة لأنها تظهر دائما توازنا بين جانب الموجودات وجانب المطلوبات وحقوق الملكية ويعبر عن هذا التوازن بالمعادلة التالية:-

الموجودات= المطلوبات + حقوق الملكية

عند تصوير قائمة المركز المالي في الشركات التجارية تظهر الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لهذه الشركات في مقدمة القائمة وتتسلسل الموجودات المتداولة على وفق السيولة النقدية والمطلوبات المتداولة على وفق قصر مدة الدين وذلك للأسباب التالية:-

- لغرض بيان إمكانية الشركة على تحقيق الربحية المتأتية من دوران رأس المال العامل
- لغرض بيان إمكانية الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ووفاء الديون

ومن ثم تدرج بعد الموجودات المتداولة و الاستثمارات طويلة الأجل وترتب على وفق أهميتها ثم الموجودات غير المتداولة وتدرج بعد المطلوبات المتداولة المطلوبات غير المتداولة وطويلة الأمد ومن ثم تدرج حقوق الملكية وكالآتي:-

شركة (س) قائمة المركز المالي كما هي عليه في 2019/12/31	
الموجودات	المطلوبات وحقوق الملكية
الموجودات المتداولة:	المطلوبات المتداولة:
xxx النقدية	xxx أ.د
xxx مدينون	xxx دائنون
xxx أ.ق	xxx مجموع المطلوبات المتداولة

xxx بضاعة آخر المدة	
xxx مجموع الموجودات المتداولة	
الاستثمارات:	
xxx أسهم	
xxx سندات	
xxx مجموع الاستثمارات	
الموجودات غير المتداولة:	
xxx مباني	
xxx أراضي	
xxx سيارات	
xxx مجموع الموجودات غير المتداولة	
	المطلوبات غير المتداولة:
	xxx قروض طويلة الأجل
	Xxx تعهدات طويلة الأجل
	xxx مجموع المطلوبات غير المتداولة
	xxx مجموع المطلوبات
	حقوق الملكية:
	xxx رأس المال
	(xxx) المسحوبات الشخصية
	xxx صافي الربح (صافي الخسارة)
	xxx رأس المال آخر المدة
مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملاحظة / إذا كانت نتيجة حساب الأرباح والخسائر صافي ربح فإنها تضاف إلى رأس المال في الميزانية العمومية أما إذا كانت نتيجة حساب الأرباح والخسائر صافي خسارة فإنها تطرح من رأس المال في الميزانية العمومية.

مثال /

ظهرت أرصدة الحسابات التالية لشركة شمس التجارية في 2019/12/31 (109650 صافي ربح من حساب الأرباح والخسائر، 3000 مسحوبات شخصية ، 10000 استثمارات طويلة الأجل، 520000 رأس المال ، 74850 الصندوق ، 270550 البنك ، 20000 أوراق قبض ، 10000مدينون ، 150000 بضاعة آخر المدة ، 13750 أثاث ، 60000 سيارات ، 90000 مباني ،35000 أوراق دفع ، 37500 دائنون .

المطلوب / إعداد ميزانية عمومية للشركة كما هي عليه في 2019/12/31.

- **قائمة الدخل**

هي إحدى أهم القوائم المالية التي تبين قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح خلال فترة محاسبية معينة وترجع أهمية قائمة الدخل في كونها تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات التي تمت خلال السنة المالية وهي ليست بديلا عن الحسابات الختامية إلا أن البعض يفضل استخدامها بدلا عن الحسابات الختامية وذلك لعدم وجود فصل واضح بين أنواع الإيرادات والمصروفات التي تعبر عنها الحسابات الختامية مثلا حساب الأرباح والخسائر يحتوي إيرادات ومصروفات متنوعة المصادر بعضها من نشاط اعتيادي والآخر من نشاط غير اعتيادي (خارجي). وهناك نوعين لقائمة الدخل هما:-

1. قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

تعرض قائمة الدخل في هذا النوع بشكل مبسط لا يشمل أي تصنيف لأنشطة الشركة وإنما يقتصر على بيان الإيرادات والمصروفات بشكل عام ويتم التوصل لنتيجة الشركة (صافي ربح أوصافي خسارة) من خلال الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات وتمتاز هذه القائمة بسهولة فهم محتوياتها وبساطة الإعداد وتعرض بالشكل التالي:-

قائمة الدخل (ذات المرحلة الواحدة) عن السنة المنتهية في ؟؟؟/12/31		
البيان	جزئي	إجمالي
صافي المبيعات		xxx
تضاف: الإيرادات الأخرى		xxx
مجموع الإيرادات		xxx
تطرح: كلفة الإنتاج التام(كلفة البضاعة المباعة)	(xxx)	
تطرح: المصروفات التشغيلية	(xxx)	
تطرح : المصاريف الأخرى	(xxx)	
مجموع المصروفات		(xxx)

= صافي الربح (الخسارة)		xxx

قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة

تعرض قائمة الدخل على وفق هذه الطريقة بحيث تبين الموقف الربحي للشركة المرتبط بكل نوع من العمليات التي تمارسها وتستند إلى الاعتبارين الآتيين:-

- التفرقة بين الإيراد الناتج عن النشاط الرئيسي للشركة والإيراد الناتج عن الأنشطة العرضية والثانوية
- التفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي للشركة وبين المصروفات الأخرى العرضية الناتجة عن ظروف معينة

وتتكون قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة من قسمين هما:-

القسم الأول ويسمى بالقسم التشغيلي وهو تقرير بإيرادات ومصروفات العمليات الأساسية للشركة فهو يختص بتحديد صافي الربح أو الخسارة الناتج عن النشاط الرئيسي للشركة بمقارنة صافي المبيعات مع كلفة البضاعة المباعة والمصروفات الاعتيادية(بيعية، إدارية ، مالية).

القسم الثاني ويسمى بالقسم غير التشغيلي ويتضمن الإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة غير اعتيادية (ثانوية) مثل أرباح بيع أسهم و خسائر بيع الموجودات الثابتة إضافة إلى بعض المكاسب والخسائر الناتجة عن أحداث غير متكررة (طارئة) مثل أرباح اليانصيب و خسائر الحريق .

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 12/31/؟؟؟		
البيان	عام	إجمالي
إجمالي المبيعات	xxx	
- مردودات ومسموحات وخصم المبيعات	(xxx)	
= صافي المبيعات		xxx
تطرح: كلفة الإنتاج التام(كلفة البضاعة المباعة)		(xxx)
= مجمل الربح (الخسارة)		xxx
تطرح: المصروفات التشغيلية		

المصروفات التسويقية	xxx	
المصروفات الإدارية	xxx	(xxx)
= صافي الربح (الخسارة) التشغيلي		xxx
+ إيرادات أخرى	xxx	
- مصروفات أخرى	(xxx)	
زيادة أو نقص الإيرادات الأخرى عن المصروفات الأخرى		xxx
صافي الربح(الخسارة) قبل الضريبة		xxx
- ضريبة الدخل		(xxx)
= صافي الربح بعد الضريبة		xxx
ربح السهم(الربح بعد الضريبة مقسوم على عدد الأسهم)		

معادلات مهمة :

1- مجمل الربح (الخسارة) = صافي المبيعات - كلفة البضاعة المباعة

ملاحظة / اذا كانت قيمة المبيعات > كلفة البضاعة المباعة = ربـــــح

اذا كانت قيمة المبيعات < كلفة البضاعة المباعة = خسارة

2- صافي المبيعات = إجمالي المبيعات- (مردودات المبيعات+ مسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)

3- كلفة البضاعة المباعة = كلفة البضاعة المعدة للبيع - بضاعة آخر المدة

4- كلفة البضاعة المعدة للبيع = بضاعة أول المدة + صافي المشتريات +مصاريف الشراء

5- صافي المشتريات = إجمالي المشتريات - (مردودات المشتريات + مسموحات المشتريات + الخصم المكتسب)

6- كلفة المشتريات = صافي المشتريات + مصاريف الشراء

7-صافي الربح التشغيلي = مجمل الربح التشغيلي – المصروفات التشغيلية (الاعتيادية)

8-صافي الدخل قبل الضرائب = صافي الربح التشغيلي + إيرادات وأرباح أخرى – مصروفات و خسائر أخرى

9-صافي الدخل النهائـي = صافي الدخل قبل الضرائب – ضرائب الدخل

مثال / ظهرت الأرصدة التالية لشركة النور التجارية لعام 2018

رواتب الإدارة 12000، إندثار أثاث الإدارة 2250، المشتريات 153000، مردودات المشتريات 12300، ايراد الإيجار 33400، م. نقل المبيعات 8900، عمولة المبيعات 14700، بضاعة أول المدة 8150، المبيعات 260000، م. نقل المشتريات 5000، فوائد مدينة 6000، بضاعة آخر المدة7500 ، اندثار المعدات التسويقية 4500.

المطلوب / 1- إعداد قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة 2- إعداد قائمة الدخل ذات المراحل المتعددة

الحل /

أولا- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة

قائمة الدخل (ذات المرحلة الواحدة) عن السنة المنتهية في 2018/12/31		
البيان	جزئي	إجمالي
صافي المبيعات		260000
تضاف: الإيرادات الأخرى		
إيراد الإيجار	33400	
مجموع الإيرادات		293400
تطرح: المصروفات		
كلفة البضاعة المباعة *	(146350)	
المصروفات التشغيلية **	(42350)	
المصروفات الأخرى***	(6000)	
مجموع المصروفات		(194700)
= صافي الربح		98700

*كلفة البضاعة المباعة= بضاعة أول المدة + كلفة المشتريات – بضاعة آخر المدة

كلفة المشتريات = صافي المشتريات + م. الشراء

صافي المشتريات = إجمالي المشتريات –(مردودات المشتريات+ مسموحات المشتريات+الخصم المكتسب)

إذن صافي المشتريات= 153000– 12300=140700

كلفة المشتريات= 140700 +5000 = 145700

كلفة البضاعة المباعة= 8150+145700 –7500 = 146350

*المصروفات التشغيلية هي حاصل جمع المصروفات التسويقية مع المصروفات الإدارية

م. تسويقية = م. نقل المبيعات+ إندثار المعدات التسويقية + عمولة المبيعات

= 8900 + 4500 + 14700 = 28100

م. إدارية = رواتب الإدارة + إندثار أثاث الإدارة

= 12000 + 2250 = 14250

إذن المصروفات التشغيلية = 28100 + 14250 = 42350

***المصروفات الأخرى هي الفوائد المدينة

الحسابات الختامية في المنشآت الصناعية

إن المنشآت الصناعية تقوم بشراء المواد الأولية ومن ثم تحولها إلى بضاعة تامة الصنع وتبيعها بعكس المشاريع التجارية التي تشتري البضاعة وتبيعها كما هي بدون تغيير في جوهرها، وبما إن تحول المواد الأولية إلى بضاعة جاهزة يحتاج إلى شراء مكائن ودفع أجور للعمال ودفع مصاريف صناعية كثيرة ومتنوعة لذلك فإن الحسابات الختامية التي تفتح للمشاريع الصناعية تختلف نسبيا عن تلك التي تفتح للمنشآت التجارية حيث قد تظهر بعض الحسابات في المنشأة الصناعية قد لا تظهر في حالة المنشأة التجارية وهذه الحسابات هي:-

1. المواد الأولية / هي المواد التي تشترى لغرض تحويلها إلى بضاعة تامة ويمكن أن تكون مواد أولية أول المدة أي متبقية من السنة السابقة أو مواد أولية آخر المدة أي متبقية من السنة الحالية.
2. بضاعة تحت الصنع (تحت التشغيل) / هي مواد أولية مرت بمرحلة واحدة أو أكثر من مراحل الصنع إلا إنها لم تصبح جاهزة حتى إعداد الحسابات الختامية في نهاية السنة وعلية فإنها تحتاج إلى عمليات صنع أخرى حتى تصبح تامة وهي أيضا قد تكون متبقية من سنة سابقة(بضاعة تحت الصنع أول المدة) أو أنها متبقية في نهاية السنة الحالية (بضاعة تحت الصنع آخر المدة).
3. مشتريات المواد الأولية / تتمثل بالمواد الأولية التي تشترى من السوق لغرض تحويلها إلى بضاعة تامة الصنع.
4. مصاريف الشراء / وهي المصاريف التي تصرف على المشتريات فقط مثل(عمولة وكلاء الشراء ، الرسوم الكمركية ، مصاريف التامين على المشتريات ، مصاريف نقل للداخل او ما تسمى مصاريف نقل المشتريات، ضرائب الاستيراد، مصاريف الشحن).
5. بضاعة تامة الصنع / وهي البضاعة التي أصبحت جاهزة للبيع أي أنها مواد أولية مرت بكل مراحل الصنع والإنتاج وأصبحت بضاعة تامة الصنع وهذه البضاعة أيضا قد تكون بضاعة تامة الصنع أول المدة (متبقية من السنة السابقة) و بضاعة تامة الصنع آخر المدة (متبقية من السنة الحالية).

وتتكون الحسابات الختامية في المنشآت الصناعية من الحسابات التالية:-

- حساب التشغيل/ الغرض منه إيجاد كلفة البضاعة المصنوعة التي تنتقل إلى حساب المتاجرة
- حساب المتاجرة/ الغرض منه إيجاد مجمل الربح أو مجمل الخسارة الناتجة من صنع و بيع البضاعة والذي ينتقل إلى حساب الأرباح والخسائر.
- حساب الأرباح والخسائر/ الغرض منه إيجاد صافي الربح أو صافي الخسارة عن مدة معينة الذي ينتقل إلى رأس المال في الميزانية العمومية.
- الميزانية العمومية/ الغرض منها بيان المركز المالي للشركة بتاريخ معين

وفيما يلي عرض للحسابات الختامية التي تعد في المنشأة الصناعية :

1. **حساب التشغيل** هو أول حساب ختامي يعد في المشاريع الصناعية بهدف إيجاد كلفة البضاعة المصنوعة

منه حساب التشغيل عن السنة المنتهية في 12/31/------- لـــــه

xx	مواد أولية أول المدة	xx	مواد أولية آخر المدة
xx	بضاعة تحت الصنع أول المدة	xx	بضاعة تحت الصنع آخر المدة
xx	مشتريات مواد أولية	xx	مردودات مشتريات المواد الأولية
xx	مصاريف نقل المشتريات	xx	مسموحات مشتريات المواد الأولية
xx	عمولة وكلاء الشراء	xx	خصم مكتسب
xx	ضرائب الشراء	xx	كلفة البضاعة المصنوعة (حـ / المتاجرة)
xx	وقود وزيوت		
xx	أجور عمال مباشرة		
xx	تجهيزات صناعية		
xx	اندثار المكائن		
xx	اندثار مباني المصنع		
xx	اندثار أثاث المصنع		
xx	مصاريف الصيانة		
xx	رواتب فنيين المصنع		
xxxxxx	المجموع	xxxxxx	المجموع

أما قيود الإقفال فهي :-

أ- قفل كل الحسابات المدينة التي تمثل المصروفات التي تتعلق بالمصنع في حساب التشغيل

xx من حـ / التشـــغيل

الى مذكورين

xx حـ/ مواد أولية أول المدة

xxحـ/ مشتريات مواد أولية

xxحـ/ مصاريف نقل للداخل للمشتريات مواد أولية

xx حـ/ عمولة وكلاء شراء المواد الأولية

xx حـ/ بضاعة تحت الصنع أول المدة

xx حـ/ مصاريف جباية

xx حـ/ وقود

xx حـ/ أجور مباشرة

xx حـ/ أجور غير مباشرة

xx حـ/ مصاريف صناعية متنوعة

xx حـ/ اندثار

ب- أقفال كل الحسابات الدائنة التي تمثل مصروفات متعلقة بالإنتاج أيضا في حساب التشغيل

من مذكورين

xxحـ / مردودات مشتريات مواد أولية

xxحـ / مسموحات مشتريات مواد أولية

xx حـ / خصم مكتسب على مشتريات المواد الأولية

xx إلى حـ / التشـــــغيل

حـ - أثبات بضاعة أخر المدة من المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع

من مذكورين

xx حـ / مواد أولية أخر المدة

xx حـ / بضاعة تحت الصنع آخر المدة

xx إلى حـ / التشـــــغيل

ء - ترصيد حساب التشغيل والذي يجب أن يكون مدينا حيث يمثل الرصيد كلفة البضاعة المصنوعة ويقفل فيما بعد في حساب المتاجرة بالقيد التالي :

xx من حـ / المتاجرة

xx إلى حـ / التشغيل (كلفة البضاعة المصنوعة)

ملاحظة: أوجه التفرقة بين المصروف المباشر وغير المباشر :

المصروف المباشر : (مواد ، أجور ، مصاريف صناعية) : هو المصروف الذي يمكن تتبعه وتحميله على الوحدات المنتجة بشكل مباشر وبسهولة أي يمكن استخراج حصة الوحدة الواحدة منه سواء كان ذلك المصروف مواد أو أجور او مصروفات صناعية .

المصروف غير المباشر: وهو المصروف الذي لا يمكن تتبعه وتحميله أو تقسيمه على الوحدات المنتجة بشكل مباشر أو بعملية سهلة أي لا يمكن احتساب حصة الوحدة الواحدة منه ، أما لضآلة قيمته أو لعدم مساهمته في الإنتاج بشكل مباشر او لعدم دخوله دائما في كل المنتجات.

مثال / فيما يلي الأرصدة المستخرجة من سجلات أحدى المنشآت الصناعية عن السنة المنتهية في 2018/12/31 (مواد أولية أول المدة 26000، بضاعة تحت الصنع 1/1 ﴿ أول المدة ﴾ 2500 ، مشتريات مواد أولية 285000، مصاريف نقل مشتريات مواد أولية 23500، عمولة وكلاء مشتريات مواد أولية 29000، مصاريف صيانة 22500، اندثار مباني المصنع 7500، بضاعة تامة أول المدة 20000، ضرائب استيراد 22000، م. نقل للخارج 6000، عمولة وكلاء البيع 17000، وقود وزيوت 8000 ،أجور عمل مباشرة 23800 ، تجهيزات صناعية 15500، مبيعات 564000 ، ماء وكهرباء 10000، اندثار المكائن 9000، مردودات مبيعات 14500،عمولة مكتسبة 6500 ، مردودات مشتريات مواد أولية 6500 ، مسموحات مشتريات مواد أولية 2500، خصم مسموح به 6300 ، خصم مكتسب على مشتريات المواد الأولية 2000، اندثار المعدات 50000﴿ توزيع بين المصنع والإدارة بنسبة 2:3 على الترتيب ﴾ ، أيراد العقار 14800 ، فوائد مدينة 7500 ، رواتب فنيين المصنع 18000 ، رواتب فنيين الإدارة 4000) . فإذا علمت إن بضاعة أخر المدة من المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع والبضاعة التامة كانت 25000 ، 8000 ، 12000 على التوالي :

المطلوب : 1) أعداد قيود الأقفال اللازمة في 2018/12/31

2) أعداد التشغيل عن السنة المنتهية في 2018/12/31

الحل /

منه حساب التشغيل عن السنة المنتهية في 12/31/---- لـــــــه

26000	مواد أولية أول المدة	25000	مواد أولية آخر المدة
2500	بضاعة تحت الصنع أول المدة	8000	بضاعة تحت الصنع آخر المدة
285000	مشتريات مواد أولية	6500	مردودات مشتريات المواد الأولية
23500	مصاريف نقل المشتريات	2500	مسموحات مشتريات المواد الأولية
29000	عمولة وكلاء الشراء	2000	خصم مكتسب
22000	ضرائب الشراء	478300	كلفة البضاعة المصنوعة (حـ / المتاجرة)
8000	وقود وزيوت		
23800	أجور عمال مباشرة		
15500	تجهيزات صناعية		
9000	اندثار المكائن		
7500	اندثار مباني المصنع		
30000	اندثار معدات المصنع		
22500	مصاريف الصيانة		
18000	رواتب فنيين المصنع		
522300	المجموع	522300	المجموع

أما قيود الإقفال فهي :-

أ- قفل كل الحسابات المدينة التي تمثل المصروفات التي تتعلق بالمصنع في حساب التشغيل

522300 من حـ / التشـــغيل

الى مذكورين

26000 حـ/ مواد أولية أول المدة

285000 حـ/ مشتريات مواد أولية

23500 حـ/ مصاريف نقل للداخل للمشتريات مواد أولية

29000 حـ/ عمولة وكلاء شراء المواد الأولية

25000 حـ/ بضاعة تحت الصنع أول المدة

22500 حـ/ مصاريف صيانة

8000 حـ/ وقود وزيوت

23800 حـ/ أجور مباشرة

22000 حـ/ ضرائب شراء

15500 حـ/ تجهيزات صناعية

9000 حـ/ اندثارالمكائن

7500 حـ / اندثار مباني المصنع

30000حـ / اندثار المعدات

18000 حـ / رواتب فنيين المصنع

ب- أقفال كل الحسابات الدائنة التي تمثل مصروفات متعلقة بالإنتاج أيضا في حساب التشغيل من مذكورين

6500حـ / مردودات مشتريات مواد أولية

2500حـ / مسموحات مشتريات مواد أولية

2000 حـ / خصم مكتسب على مشتريات المواد الأولية

11000 إلى حـ / التشـــــغيل

حـ - أثبات بضاعة أخر المدة من المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع من مذكورين

25000 حـ / مواد أولية أخر المدة

8000 حـ / بضاعة تحت الصنع آخر المدة

33000 إلى حـ / التشـــــغيل

ء - ترصيد حساب التشغيل والذي يجب أن يكون مدينا حيث يمثل الرصيد كلفة البضاعة المصنوعة ويقفل فيما بعد في حساب المتاجرة بالقيد التالي :

478300 من حـ / المتاجرة

478300 إلى حـ / التشغيل (كلفة البضاعة المصنوعة)

غلق حساب التشغيل في حساب المتاجرة

الفصل الثالث / تسوية الإيرادات والمصروفات

لغرض تحديد صافي الدخل في نهاية السنة المالية وانطلاقا من مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لابد من الاخذ بنظر الاعتبار أساس الاستحقاق الذي ينص على ضرورة تسجيل المصروفات والإيرادات في الفترة التي تحققت فيها وليس في الفترة التي يتم فيها الاستلام النقدي للإيرادات او الدفع النقدي للمصروفات ولذا يجب تحميل الحساب الختامي لأي سنة مالية بما يخص هذه السنة من مصروفات او إيرادات بغض النظر عما اذا كانت هذه المصروفات دفعت ام لم تدفع والإيرادات استلمت ام لم تستلم وهذا بالطبع يتطلب تسوية وتعديل أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات في نهاية السنة المالية وذلك باستبعاد كل المصروفات التي دفعت خلال السنة لكنها تخص سنوات قادمة وإضافة كل المصروفات التي لم تدفع بعد لكنها تخص السنة الحالية وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات حيث يتم استبعاد الإيرادات المستلمة خلال السنة لكنها تخص السنة القادمة وإضافة الإيرادات المتحققة خلال السنة أي تخص السنة لكنها لم تستلم بعد . ويستخدم المحاسبين لهذا الغرض قيودا تسمى قيود تسوية يتم بموجبها تعديل أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات بحيث تكون مساوية لما يخص السنة تمهيدا لقفلها في الحساب الختامي أي حساب الأرباح والخسائر الأمر الذي ينشأ ما يسمى حسابات المقدمات وحسابات المستحقات التي تبقى حساباتها مفتوحة لتظهر في الميزانية ويعاد فتحتها في السنة القادمة حيث تقفل في الحسابات الخاصة بها او يتم تسويتها نقدا عندما يتم السداد او الاستلام في السنة اللاحقة ويتم تبويب حسابات المقدمات والمستحقات كما يأتي :

1- المقدمات وتشمل : أ- المصروفات المدفوعة مقدماً .

ب - الايرادات المستلمة مقدماً .

2- المستحقات وتشمل : أ- المصروفات المستحقـــــــة .

ب - الايرادات المستحقـــــــة .

أولا – تسوية المصروفات

1- **المصروفات المدفوعة مقدما** : ويقصد بها المبالغ التي تدفع نقدا كمصروفات إلا ان الاستفادة منها لا تتم إلا في السنة القادمة وهنا لابد من استبعادها من رصيد حساب المصروف الظاهر في دفتر الأستاذ العام لتعديل رصيد حساب المصروف بحيث يكون مساويا لما يخص السنة تمهيدا لقفله في حساب الأرباح والخسائر ويكون ذلك التعديل بقيد يجعل بموجبة حساب المصروف المدفوع مقدما مديناً وحساب المصروف دائنا وبالتالي يقفل حساب المصروف المعدل في حساب الأرباح والخسائر أما رصيد حساب المصروف المدفوع مقدما فيبقى مفتوحا ليظهر في الميزانية في نهاية السنة المالية وتحت بند الموجودات الأخرى في جانب الموجودات .

ويكون قيد التسوية : ×××× من حـ/ المصروف المدفوع مقدما (بالفرق بين ما يخص السنة والمدفوع فعلاً)

×××× إلى حـ/ المصروف

عن تسوية رصيد حساب المصروف

ويقفل بعدها حساب المصروف في حساب الأرباح والخسائر بما يخص السنة :

×××× من حـ/ الأرباح والخسائر (المبلغ الذي يخص السنة)

×××× الى حـ/ المصروف

عن قفل حساب المصروف في حساب الأرباح والخسائر

مثال (1) بتاريخ 2016/8/1 استأجرت إحدى الشركات بناية لسنة كاملة ودفعت مبلغ 2400000 دينار نقدا

المطلوب/ إجراء قيود التسوية والإقفال اللازمة وترحيلها إلى سجل الأستاذ وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر وتصوير ميزانية جزئية في 12/31/ 2016

الحل /

في 8/1 يسجل القيد التالي:

2400000 حـ / م. الايجار

2400000 حـ / الصندوق

في 12/31 يجب حساب الآتي:

1- م. الايجار المدفوع فعلا = 2400000

2–م.الايجار الذي يخص السنة = 1000000 (2400000 ÷ 12 شهر= 200000 ايجار الشهر الواحد

بما إن البناية تم استئجارها في 8/1 ، إذن نحسب المدة من 8/1 إلى نهاية السنة فتكون خمسة أشهر 200000 x 5 اشهر = 1000000 دينار).

3– م. الايجار المدفوع مقدما = 2400000 – 1000000 = 1400000 دينار (يجب استبعادها لأنها لا تخص سنة 2016 وإنما تخص سنة 2017)

1400000 حـ / م. الايجار المدفوع مقدم

1400000 حـ / م. الايجار

تسوية حساب مصروف الايجار

1000000 حـ/ أ.خ

1000000 حـ / م. الايجار

غلق حساب مصروف الايجار في حساب الأرباح والخسائر

حـ / م. الايجار

2400000 حـ / الصندوق	1400000 حـ / م. الايجار المدفوع مقدم
	1000000 حـ/ أ . خ
2400000	2400000

حـ / م. الايجار المدفوع مقدم

1400000 حـ/ م. الايجار	1400000 الرصيد
1400000	1400000

حـ / أ. خ جزئي	الميزانية
العمومية الجزئية	
1000000 حـ/ م. الايجار	موجودات أخرى:
	1400000م. الايجار المدفوع مقدم

2-المصروفات المستحقة :

وهي المصاريف التي استحق دفعها مقابل أعمال او خدمات تمت خلال السنة إلا أنها لم تدفع حتى نهاية السنة أي حتى إعداد الحسابات الختامية وهذه المبالغ تمثل مصروفات تخص السنة إلا أنها لم تدفع وهنا يتطلب الأمر إضافة هذه المصروفات إلى رصيد حساب المصروف الظاهر بدفتر الأستاذ العام وذلك بقيد يجعل بموجبة حساب المصروف مدينا وحساب المصروف المستحق دائنا ليكون رصيد المصروف مساويا لرصيده الذي يخص السنة تمهيدا لقفله في حساب الأرباح والخسائر ويكون قيد التسوية كما يلي :

×××× من حـ/ المصروف (بالفرق بين ما يخص السنة والمدفوع فعلاً

)

×××× الى حـ/ المصروف المستحق

عن تسوية رصيد حساب المصروف

يؤدي هذا القيد إلى إنشاء حساب جديد باسم المصروف المستحق يكون رصيده دائنا ويظهر بالميزانية في جانب المطلوبات وتحت بند مطلوبات أخرى كما يؤدي إلى زيادة رصيد حساب المصروف بحيث يكون مساويا لما يخص السنة ليتم قفله في حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي :

×××× من حـ/ الأرباح والخسائر

×××× إلى حـ/ المصروف

عن قفل حساب المصروف في حساب الارباح والخسائر

مثال (2) في 2016/12/31 ظهر رصيد حساب مصاريف الإعلان في دفتر الأستاذ العام مدينا بمبلغ 450000 دينار وعند الجرد ظهر إن مصاريف الإعلان التي تخص السنة هي 480000 دينار .

المطلوب / إثبات قيود التسوية والإقفال اللازمة وترحيلها إلى سجل الاستاذ وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر وتصوير ميزانية جزئية في 2016 /12/31

الحل /

عند دفع المصروف خلال السنة سُجل القيد التالي:

450000 حـ / م. الأعلان

450000 حـ / الصندوق

1- م. الأعلان المدفوعة فعلا 450000 دينار

2- م. الأعلان التي تخص السنة 480000 دينار

3-م. الأعلان المستحقة 30000 (480000-450000)

30000 حـ/ م. الأعلان **480000 حـ/ أ.خ**

30000 حـ/ م. الأعلان المستحقة **480000 حـ/ م.**

الأعلان

تسوية مصروف الأعلان **غلق مصاريف الأعلان في حساب الأرباح والخسائر**

حـ / م. الأعلان

450000 حـ/ الصندوق	**480000 الرصيد**
30000 حـ/ م. الأعلان المستحقة	

480000	**480000**

حـ / م. الأعلان المستحق

30000 الرصيد	**30000 حـ/ م. الأعلان**
30000	**30000**

حـ / أ. خ جزئي **الميزانية**

العمومية الجزئية

480000 حـ/ م. الأعلان **مطلوبات أخرى:**

30000

م. اعلان مستحقة

مثال (3) ظهر رصيد حساب مصاريف الكهرباء في ميزان المراجعة لإحدى الشركات في 2016/12/31 مبلغ قدره 135000 دينار وعند الجرد وجد أن هناك قائمة كهرباء لم تدفع بعد بمبلغ 30000 دينار.

المطلوب / إثبات قيود التسوية والإقفال اللازمة وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر في 12/31/ 2016

ثانيا- تسوية الإيرادات

1- الإيرادات المستلمة مقدما :

وهي مبالغ مستلمة مقدما عن خدمات ستقدم في الفترة اللاحقة أي أنها إيرادات مستلمة عن أعمال وخدمات سوف تتم في الفترة القادمة ولا يمكن اعتبارا هذه المبالغ إيرادات تخص السنة المالية الحالية أي لا يمكن قفلها في حساب الأرباح والخسائر لأنها لا تخص السنة المالية الحالية وإنما يتم تحميلها على حساب السنة المالية للسنة التي ستتحقق فيها . ولذا يتطلب الأمر استبعادها من رصيد حساب الإيراد الذي سيقفل في حساب الأرباح والخسائر ويكون ذلك بقيد تسوية يجعل بموجبة حساب الإيراد مدنياً وحساب الإيراد المستلم مقدماً دائناً لكي يكون رصيد حساب الإيراد مساويا لما يخص السنة تمهيدياً لقفله في حساب الأرباح والخسائر. ويكون قيد التسوية كما يلي :

×××× من حـ/ الإيراد (الفرق ما يخص السنة والمستلم فعلاً)

××××الى حـ/ الإيراد المستلم مقدما

عن تسوية رصيد حساب الإيراد

ان هذا القيد سيؤدي الى تخفيض رصيد حـ/ الإيراد الظاهر في دفتر الأستاذ العام ليكون مساويا للإيراد الخاص بالسنة ويؤدي أيضا الى فتح حساب جديد باسم الإيراد المستلم مقدما يبقى حسابه مفتوحا يظهر في الميزانية في جانب المطلوبات وتحت بند مطلوبات أخرى أما رصيد حـ/ المصروف فسيقفل في حـ/ الأرباح والخسائر وبما يخص السنة بالقيد التالي :

×××× من حـ/ الإيراد

×××× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

عن قفل حساب الإيراد في حساب الأرباح والخسائر

مثال (1) في 2018/4/1 تسلمت إحدى الشركات مبلغ قدرة 2400000 دينار وذلك عن إيراد عقار لمدة سنة اعتبارا من التاريخ أعلاه.

المطلوب / إثبات قيود التسوية والإقفال اللازمة في 31/ 2018/12 وبيان أثرها على حـ/ أ.ح والميزانية

الحل/ في 4/1 يسجل القيد التالي:

2400000 حـ/ الصندوق

2400000حـ / إيراد العقار

1. **الإيراد المستلم فعلا = 2400000**
2. **الإيراد الذي يخص السنة = 1800000 (2400000÷ 12= 200000 ايراد الشهر الواحد)**

(200000x 9 اشهر = 1800000)

3. **الإيراد المستلم مقدما= 600000 (2400000- 1800000)**

في 12/31 تسجل القيود التالية:

600000 حـ/ إيراد العقار 1800000 حـ/ إيراد العقار

600000 حـ/ إيراد العقار المستلم مقدما 1800000حـ/ أ.خ

قيد تسوية إيراد العقار غلق حساب الإيراد في حساب أ.خ

حـ / إيراد العقار

600000حـ/ ايراد العقار المستلم مقدما 2400000 حـ / الصندوق

1800000 حـ / أ.خ

2400000 2400000

حـ / إيراد العقار المستلم مقدما

600000 الرصيد	600000 حـ/ إيراد العقار
600000	**600000**

حـ / أ. خ جزئي **الميزانية العمومية الجزئية**

مستلم مقدما	**1800000 إيراد العقار**	**مطلوبات أخرى:**
		600000 إيراد

2- **الإيرادات المستحقة :**

هي مبالغ استحق استلامها خلال السنة إلا أنها لم تستلم حتى إعداد الحسابات الختامية ونظراً لأن هذه الإيرادات تخص السنة المالية ولابد من تحميلها على حساب الأرباح والخسائر للسنة التي تحققت فيها فلابد من إضافتها إلى رصيد حساب الإيراد الظاهر بدفتر الأستاذ العام ويكون ذلك بقيد تسوية يجعل بموجبه حساب الإيراد دائنا وحساب الإيراد المستحق مدينا وذلك لجعل رصيد حساب الإيراد مساويا لما يخص السنة ليتم قفله في حساب الأرباح والخسائر ويكون قيد التسوية كما يلي :

×××× من حـ/ الإيراد المستحق (الفرق بين المبلغ الذي يخص السنة والمستلم فعلا)

×××× إلى حـ/ الإيراد

عن تسويـــــــــــة رصيـــد حساب الإيـــــــــراد

إن هذا القيد يؤدي إلى زيادة رصيد حساب الإيراد ليكون مساويا لما يخص السنة كما يؤدي إلى فتح حساب جديد باسم الإيراد المستحق يكون مديناً ويبقى رصيده مفتوحا ليظهر في الميزانية في جانب الموجودات وتحت بند موجودات أخرى أما حساب الإيراد فيتم قفله في حساب الأرباح والخسائر وبالمبلغ الذي يخص السنة بالقيد التالي :

×××× من حـ/ الإيراد

×××× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

عن قفل حـ/ الإيراد في حساب الأرباح والخسائر

مثال(2) في 2016/12/31 ظهر رصيد حساب إيراد أوراق مالية دائنا بمبلغ 9000000 دينار وعند الجرد وجد إن إيراد الأوراق المالية الخاص بالسنة يجب أن يكون 12000000 دينار .

المطلوب / إثبات قيود التسوية والأقفال اللازمة وبيان أثرها على حساب الأرباح والخسائر والميزانية في 31/ 12/ 2016

الحل / عند استلام الإيراد خلال السنة سُجل القيد التالي:

9000000 حـ / الصندوق

9000000 حـ/ إيراد أ. مالية

1. **الإيراد المستلم فعلا= 9000000**
2. **الإيراد الذي يخص السنة = 12000000**
3. **الإيراد المستحق= 3000000 (12000000 – 9000000)**

في 12/31 تسجل القيود التالية:

3000000 حـ/ إيراد أ.مالية مستحق **12000000 حـ/ إيراد أ.مالية**

3000000حـ/ إيراد أ.مالية **12000000 حـ/ أ.خ**

تسوية حساب إيراد أ.مالية **غلق حساب إيراد أ.مالية في حساب أ.خ**

حـ / إيراد أ.مالية

12000000 حـ/ أ.خ	9000000 حـ / الصندوق
	3000000حـ/ إيراد أ.مالية مستحق
12000000	**12000000**

حـ / إيراد أ.مالية مستحق

3000000 إيراد أ.مالية	3000000 الرصيد
3000000	**3000000**

حـ / أ. خ جزئي

12000000 إيراد أ.مالية	موجودات أخرى:
	3000000 إيراد أ.مالية مستحق

الميزانية العمومية الجزئية

مثال شامل / هدية

في 2018/12/31 ظهرت الأرصدة التالية في دفتر أستاذ إحدى الشركات (رواتب 1680000 ، إيراد عقار 700000 ، إعلان 1800000 ، فوائد دائنة 48000) . وعند الجرد ظهر الآتي :

1. الراتب الشهري للموظفين 120000 .
2. تعاقدت المحلات على تأجير العقار العائد لها بتاريخ 2018 /5/1 وبإيراد شهري قدره 100000 دينار .
3. تغطي الحملة الإعلانية فترة سنة ونصف اعتبارا من 2018 /4/1 .
4. الفوائد الدائنة مستلمة عن ورقة تجارية قيمتها 800000 استلمها المحل في 2018/10/1 وبفائدة 6% تستحق الدفع بعد سنة من تاريخه حيث استلمت الفائدة مقدماً .

المطلوب :1. إثبات قيود التسوية والإقفال اللازمة وترحيلها إلى الحسابات الخاصة .

2. بيان أثرها على حـ/ الإرباح والخسائر والميزانية في 2018 /12/31

حل المثال /

الرصيد الفعلي 59000

الرصيد الدفتري 45000

الزيادة في الصندوق = 14000 دينار (نسجل بها قيد مباشرة)

14000 حـ / نقد في الصندوق

14000 حـ / الزيادة في الصندوق

تسوية حساب النقد في الصندوق

1- 2500 حـ / الزيادة في الصندوق

2500 حـ / المدينون

تسوية حساب المدينون

2- 3600 حـ / الزيادة في الصندوق

3600 حـ / المبيعات

تسجيل خاطئ لمبيعات نقدية

3- 2800 حـ / الزيادة في الصندوق

2800 حـ / المدينون

تسوية مبيعات نقدية أثبتت على الحساب

4- 4000 حـ / الزيادة في الصندوق

4000 حـ / إيراد العقار

إثبات إيراد عقار لم يسجل بالسجلات

ح / النقد في الصندوق

4500 الرصيد الدفتري	59000 الرصيد الفعلي
14000 الزيادة في الصندوق	

59000 59000

ح / االزيادة في الصندوق

2500 المدينين	**14000 النقد في الصندوق**
3600 المبيعات	
2800 المدينين	
4000 إيراد العقار	
1100 الرصيد (الزيادة غير معروفة السبب)	

14000 14000

بعد مرور سنة يقفل مبلغ الزيادة غير معروف السبب في حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالي:

1100 حـ / الزيادة في الصندوق

1100 حـ / الأرباح والخسائر

غلق حساب الزيادة في حساب أ.خ

حالة العجز أو النقص في النقدية

عند جرد النقدية في الصندوق قد نجد أن الموجود الفعلي في الصندوق أقل من الرصيد الظاهر في السجلات وهذا يعني أن هناك نقص في النقدية أي عجز في النقدية الموجودة في الصندوق ولابد من معالجة هذا الأمر والبحث عن سبب النقص الذي قد يكون أما شراء بضاعة نقدا وعدم أثباتها في السجلات او تسديد مبالغ للدائنين وعدم تسجيلها أو تسجيلها خطأ في السجلات . وقبل البحث عن سبب العجز لابد من تعديل رصيد حساب النقدية في الصندوق بحيث يكون مساويا لما هو موجود فعلا ويكون ذلك بتوسيط حساب العجز في النقدية الذي يكون مديناً بالفرق بين الرصيد الدفتري والموجود فعلاً في الصندوق كما في القيد التالي :

××× من حـ/ العجز في النقدية

××× إلى حـ/ النقدية في الصندوق

عن تسوية رصيد حساب النقدية في الصندوق

يؤدي هذا القيد إلى فتح حساب العجز في النقدية بمقدار الفرق وتخفيض رصيد حساب النقدية في السجلات ويبقى حساب العجز مفتوحاً لحين معرفة السبب فكلما أكتشف سبب العجز يتم تخفيض حساب العجز إلا انه في بعض الأحيان قد لا يكتشف سبب العجز في النقدية (كل مبلغ العجز أو جزء منه) وفي هذه الحالة لا بد من اتخاذ أحد الإجراءات التالية :

1- إذا كان المبلغ ضئيل وأمين الصندوق أو المحاسب معروفا بأمانته فيمكن اعتبار هذا المبلغ خسارة يتحملها حساب أ.خ ويقفل مبلغ العجز الضئيل في حـ/ أ.خ بالقيد التالي :

××× من حـ / أ.خ

××× إلى حـ/ العجز بالنقدية

عن اقفال حساب العجز في حساب أ.خ

2- اذا كان المبلغ كبير وترى الشركة ضرورة تحميل أمين الصندوق أو المحاسب مسؤولية دفع مبلغ العجز ويعتبر سلفه بذمة أمين الصندوق يتم إثبات القيد التالي :

×××× من حـ/ سلفة بذمة أمين الصندوق أو المحاسب

×××× إلى حـ/ العجز بالنقدية

عن اعتبار مبلغ العجز سلفه بذمة أمين الصندوق

- وعند تسديد المبلغ من قبل أمين الصندوق او المحاسب يكون القيد :

×××× من حـ/ النقدية في الصندوق

×××× إلى حـ/ سلفة بذمة أمين الصندوق

عن تسديد مبلـــغ السلفـــــــــــــــة نقداً

3- إذا ثبت اختلاس أمين الصندوق وكان عاجزا عن تسديد المبلغ و كانت المنشأة مؤمنة عليه ضد خيانة الأمانة لدى شركة التامين فيحال للجهات القضائية ويحمل مبلغ العجز على شركة التامين ويكون القيد :

×××× من حـ / شركة التأمين

×××× الى حـ/ العجز بالنقدية

- وعند تسديد المبلغ من قبل شركة التأمين يكون القيد :

×××× من حـ/ النقدية في الصندوق

×××× الى حـ / شركة التامين

مثـــال

في 2018/12/31 وعند جرد النقدية في الصندوق وجد أن الموجود الفعلي للنقدية في الصندوق مبلغاً قدره 150000 دينار وعند مطابقته مع الرصيد الدفتري وجد أن الرصيد الظاهر في السجلات هو 175000 دينار وعند التحري عن سبب هذا الفرق وجد الأتي :

1. هناك مبلغ مدفوع عن مكافأة لأحد الموظفين وقدره 2500 دينار إلا انه لم يسجل في الدفاتر .
2. أشترت المنشأة أثاثا بمبلغ 10500 إلا إنه اثبت على أساس 1500 دينار .
3. هناك قائمة شراء نقدي لبضاعة بمبلغ 5000 دينار أثبت على أنها على الحساب .
4. صرفت المنشأة مبلغ قدره 4500 دينار عن أجور نقل إلا أنها لم تسجل في الدفاتر .
5. هناك بضاعة مشتراة نقدا بمبلغ 1000 دينار أثبتت على أساس 100 .

المطلوب / أثبات قيود اليومية اللازمة وتصوير الحسابات المختصة على فرض أن :

أ- إعتبار مبلغ العجز غير معروف سببه (خسارة) .

ب- يتحمل أمين الصندوق مسؤولية دفع مبلغ العجز غير المعروف سببه .

ت- ثبوت اختلاس أمين الصندوق لمبلغ العجز غير معروف السبب وكان مؤمناً عليه لدى شركة التأمين ضد خيانة الأمانة .

الحــل

الرصيد الفعلي= 150000

الرصيد الدفتري= 175000

مقدار العجز في الصندوق= 25000 دينار يجب أن يسجل بها قيد

25000 حـ / عجز في الصندوق

25000حـ / نقد في الصندوق

إثبات مبلغ العجز بالصندوق

1- 2500 حـ / المكافآت

2500 حـ/ الصندوق

(هذا القيد كان يفترض أن يتم تسجيله في السجلات عنددفع مبلغ المكافأة إلا أنه لم يسجل في حينها)

قيد التسوية الذي يسجل في 12/31

2500 حـ / المكافآت

2500 حـ / عجز في الصندوق

دفع مكافأة لم تسجل بالدفاتر

2- 1500 حـ / الأثاث

1500 حـ / الصندوق

(هذا القيد تم تسجيله بالمبلغ الخطأ)

10500 حـ / الأثاث

10500 حـ/ الصندوق

(هذا القيد الصحيح المفروض يتم تسجيله)

قيد التسوية:

9000 حـ / الأثاث

9000 حـ / عجز في الصندوق

تسوية حساب الأثاث

3- 5000 حـ / المشتريات

5000 حـ / الدائنون

(هذا القيد الخطأ الذي تم تسجيله إذ تم تحميل مبلغ الشتريات على الدائنين وليس الصندوق)

5000 حـ / المشتريات

5000 حـ / الصندوق

(هذا القيد الصحيح المفترض أن يتم تسجيله لأن الشراء كان نقدا وليس بالآجل)

قيد التسوية :

5000 حـ / الدائنون

5000 حـ / عجز في الصندوق

تسوية حساب الدائنون

4- 4500 حـ / أجور نقل

4500 حـ / الصندوق

(هذا القيد المفروض يتم تسجيله عند دفع أجور النقل إلا أنه لم يسجل)

قيد التسوية :

4500 حـ / أجور النقل

4500 حـ / عجز في الصندوق

تسوية حساب أجور النقل

-5 100 حـ / المشتريات

100 حـ / الصندوق

(هذا القيد الخطأ)

1000 حـ / المشتريات

1000 حـ / الصندوق

(هذا القيد الصحيح)

قيد التسوية :

900 حـ / المشتريات

900 حـ / عجز في الصندوق

تسوية حساب المشتريات

حـ / النقد في الصندوق

175000 الرصيد الدفتري	150000 الرصيد الفعلي
	25000 العجز في الصندوق

175000	175000

حـ / العجز في الصندوق

25000 نقد في الصندوق	2500مكافآت
9000 أثاث	
5000 دائنون	
4500 أجور نقل	
900 مشتريات	
3100مبلغ العجز غير معروف السبب	
25000	25000

أ. 3100 حـ / أ.خ

3100 حـ / العجز في الصندوق

اعتبار مبلغ العجز خسارة

ب. 3100 حـ / سلفة بذمة أمين الصندوق

3100 حـ / العجز في الصندوق

تحمل أمين الصندوق مسؤولية دفع مبلغ العجز

ج. 3100 حـ / شركة التأمين

3100 حـ / العجز في الصندوق

تحمل شركة التأمين مسؤولية دفع مبلغ العجز

محاسبة متوسطة عربي – المحاضرة الثانية عشر
جرد النقدية لدى المصرف

1. **جرد النقدية في الحساب الجاري :** عادة ما تفتح الشركات حسابات جارية لدى المصارف عن طريق إيداع مبالغ بموجب قائمة إيداع تصمم من قبل المصرف ويتم عندها فتح حساب للشركة في دفاتـــر المصرف ويكون **دائناً** في حين تقوم المنشأة بفتح حساب للمصرف في دفاترها ويكون **مديناً** ويتم استخدام الحساب الجاري لغرض السحب النقدي منه عن طريق الشيكات وقد اعتادت المصارف في نهاية كل شهر أن ترسل ما يسمى بكشف الحساب إلى كل عميل وعلى المحاسب أو الشخص المسؤول أن يقوم بمطابقة رصيد حساب المنشأة الظاهر في الكشف المرسل من قبل المصرف والذي يكون **دائناً** مع رصيد حساب المصرف في دفاتر المنشأة والظاهـــــر في سجلات المنشأة والذي يكون **مديناً** . ويفترض أن يتطابق الرصيدين إلا انه في بعض الحالات قد لا يحدث التطابق للأسباب التالية :

أ. **إيداعات بالطريق :** قد يحدث أن تقوم المنشأة بإيداع بعض المبالغ في الحساب الجاري ويكون ذلك في نهاية أو قرب نهاية الشهر (بعد أن يتم إعداد الكشف في المصرف) حيث يتم تسجيلها كإيداعات في دفاتر المنشأة إلا أن المصرف لم يقم بتسجيلها في دفاتره لنفس الشهر لأنها وصلت بعدما تم إعداد الكشف ولذا فهي لا تظهر في الكشف .

ب. **الشيكات الموقوفة :** الشيكات الموقوفة تعني الشيكات المحررة من قبل المنشأة للغير تسديداً لالتزاماتها إلا أن الغير لم يقدمها لغرض استلام مبلغها وبالتالي فهي لا تظهر في الكشف المرسل رغم ظهورها في دفاتر المنشأة.

ت. **مصاريف المصرف :** مثل الفوائد المدنية والعمولات التي يخصمها المصرف من رصيد حساب المنشأة لديه ولا تعلم المنشأة بذلك إلا عند وصول الكشف فتكون ظاهرة في الكشف المرسل من قبل المصرف وغير ظاهرة في دفاتر المنشأة.

ث. **المتحصلات من قبل المصرف لصالح المنشأة :** قد يحدث أن ترسل المنشأة إلى المصرف كمبيالات أو أوراق قبض للتحصيل ومن ثم إضافتها إلى حسابها الجاري فيقوم المصرف بتحصيلها و إضافة مبالغها لرصيد حساب المنشأة لديه وتظهر قيمتها في الكشف إلا إنها لا تظهر في دفاتر المنشأة لعدم وصول إشعار من المصرف إلى المنشأة بتحصيل قيمتها.

ج. **الشيكات المرفوضة :** وهي الشيكات التي لم يستطع المصرف تحصيلها وإضافة مبلغها لرصيد حساب المنشأة لديه أما لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجود رصيد ورغم تسجيلها كإيداعات في دفاتر المنشأة إلا إن المصرف لم يقم بتسجيلها ولذا فهي لا تظهر في الكشف .

د. **أخطاء في التسجيل :** قد يحدث أن تعطي المنشأة صك بمبلغ معين إلا أن المحاسب قد يخطأ في تسجيل قيمة الصك في دفاتر المنشأة بأكثر أو اقل من قيمته الحقيقية فالمصرف يصرف الصك على أساس القيمة المكتوبة عليه أما في دفاتر المنشأة يسجل الصك بأعلى أو أقل من المبلغ الذي دفعه المصرف مما يؤدي إلى اختلاف الأرصدة بين دفاتر المنشأة وكشف المصرف .

وهناك ثلاثة طرق يمكن أتباع احدها لمطابقة رصيد حَساب المصرف الظاهر في دفاتر المنشأة مع رصيد حَساب المنشأة الظاهر في كشف المصرف وهي :

الطريقة الأولى : تعديل رصيد السجلات للوصول إلى رصيد الكشف

بموجب هذه الطريقة يتم مطابقة رصيد المصرف الظاهر في دفاتر المنشأة مع الرصيد الظاهر في كشف المصرف وفي هذه الحالة نبدأ بالرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة ويتم تعديله حتى يصبح مطابقاً للرصيد الظاهر في كشف المصرف و ذلك بإضافة كل الإيداعات التي ظهرت في كشف المصرف ولم تظهر في دفاتر المنشأة وطرح كل المسحوبات التي ظهرت في كشف المصرف ولم تظهر في دفاتر المنشأة وبذلك نصل إلى رصيد حَساب المنشأة لدى المصرف. وهذه الطريقة تحتاج إلى قيود في دفتر اليومية العامة للمنشأة لإثبات الإيداعات والمسحوبات الظاهرة في الكشف والتي لم تسجل في دفاتر المنشأة وذلك لتعديل رصيد حَساب المصرف في دفاتر المنشأة . وفيما يلي نموذج لمذكرة التسوية على أساس الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة

مذكرة تسوية على أساس الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة

××××	الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة (مدين)
	يضاف
×××	إيداعات ظاهرة في الكشف وليس لها مقابل في الدفاتر (أ.ق محصلة)

يطرح

(×××) مسحوبات ظاهرة في الكشف وليس لها مقابل في الدفاتر (م. تحصيل)

××××× الرصيد على وفق كشف المصرف

الطريقة الثانية : تعديل رصيد الكشف للوصول إلى رصيد السجلات

في هذه الحالة نبدأ بالرصيد الظاهر في كشف المصرف ويتم تعديله بحيث يصبح مساوياً للرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة وذلك بإضافة الإيداعات التي ظهرت في دفاتر المنشأة ولم تظهر في كشف المصرف وطرح كل المسحوبات المسجلة في دفاتر المنشأة وغير مسجلة في دفاتر المصرف أي غير ظاهرة في كشف المصرف والناتج يكون هو الرصيد الصحيح . ولا تحتاج هذه الطريقة إلى قيود في دفتر اليومية العامة للمنشأة. وفيما يلي نموذج لمذكرة التسوية على أساس الرصيد الظاهر في الكشف :

مذكرة تسوية على أساس الرصيد الظاهر في كشف المصرف

××× الرصيد الظاهر في كشف المصرف (دائن)

يضاف

××× إيداعات ظاهرة في دفاتر المنشأة وليس لها مقابل في الكشف (إيداعات بالطريق)

يطرح

(××) مسحوبات ظاهرة في دفاتر المنشأة وليس لها مقابل في الكشف (صكوك موقوفة)

××× الرصيد على وفق سجلات الشركة

الطريقة الثالثة : تعديل رصيد حساب المصرف في دفاتر المنشأة وتعديل رصيد حساب المصرف في الكشف للوصول إلى الرصيد الصحيح

هذه الطريقة شائعة الاستخدام وهي تجمع بين الطريقتين الأولى والثانية وبموجبها يتم تعديل كل من الرصيد الظاهر في دفاتر المنشأة والرصيد الظاهر في كشف المصرف للوصول بالرصيدين إلى الرصيد الحقيقي الصحيح الذي يجب أن يكون عليه رصيد حَساب المصرف الذي يظهر في الميزانية العمومية

مثال / في 2015/12/31 ورد كشف المصرف لإحدى الشركات وتبين منه إن رصيد حساب الشركة لدى المصرف دائنا بمبلغ 21036 دينار وعند مطابقة هذا الرصيد مع سجلات الشركة وجد إن رصيد حساب المصرف في سجلات الشركة مدينا بمبلغ 16440 دينار ولدى البحث عن سبب عدم التطابق وجد الآتي:-

1- هناك شيكان سحبا خلال شهر كانون الأول لم يقدما إلى المصرف للتحصيل ، الأول بمبلغ 1800 والثاني بمبلغ 2400 دينار.
2- قامت الشركة في اليوم الأخير من الشهر بإيداع مبلغ 1440 دينار نقدا بحسابها في المصرف ولم يظهر بالكشف.
3- هناك ورقة تجارية بقيمة 2376 دينار قام المصرف بتحصيلها لصالح الشركة بعد أن احتسب 24 دينار مصاريف تحصيل ولم يرد إشعار إلى الشركة بذلك.
4- هناك شيك بمبلغ 240 دينار مسحوب لصالح الشركة من قبل أحد زبائنها لم يضفه المصرف لحساب الشركة لعدم كفاية الرصيد.
5- هناك شيك بمبلغ 300 دينار مقدم من أحد زبائن الشركة أضافه المصرف بطريق الخطأ لحساب شركة أخرى.

المطلوب// *إعداد مذكرة تسوية لمطابقة الرصيدين مع إثبات قيود اليومية اللازمة*

الحل /

مذكرة تسوية على أساس الرصيد الظاهر في سجلات الشركة

16440 الرصيد الظاهر في سجلات الشركة / مدين

تضاف / الإيداعات الظاهرة في الكشف وغير ظاهرة في سجلات الشركة

2400 أوراق قبض محصلة

تطرح / المسحوبات الظاهرة في الكشف وغير ظاهرة في سجلات المصرف

24 مصاريف تحصيل

18816 الرصيد الصحيح

القيود اللازمة

2400 حـ / المصرف

2400 حـ / أ. ق محصلة

24 حـ / م. تحصيل

24 حـ / المصرف

ح / المصرف

16440 الرصيد الدفتري	24 م. تحصيل
2400 أ.ق محصلة	18816 الرصيد الصحيح
18840	18840

مذكرة تسوية على أساس الرصيد الظاهر في الكشف

21036 الرصيد الظاهر في كشف المصرف / دائن

تضاف / الإيداعات الظاهرة في السجلات وغير ظاهرة في الكشف

1440 أيداعات نقدية في اليوم الأخير من الشهر

240 شيكات مرفوضة

300 خطأ في تسجيل شيك مودع

تطرح / المسحوبات الظاهرة في السجلات وغير ظاهرة في الكشف

1800

2400 شيكات موقوفة

18816 الرصيد الصحيح

الفصل الخامس : جرد المدينون

يُعد المدينون عنصراً مهما من عناصر الموجودات المتداولة في الشركة وتعني كلمة المدينون حقوق الشركة على الغير والتي من المتوقع تحصيلها نقداً وينشأ حساب المدينون من عمليات البيع بالأجل أو تقديم خدمات للغير على الحساب ويتوقع تحصيل حسابات المدينين خلال مدة لا تزيد عن الفترة المالية إلا إذا حصلت مشكلة في تحصيلها لأسباب تتعلق بالمدين. وجرد حسابات المدينين في نهاية فترة معينة لا يعني عدها وإنما تقوم الشركة بإرسال مذكرات إلى المدينين تبين لهم أرصدة حساباتهم تجاه الشركة خلال فترة معينة ويجري تأييد هذه المذكرات عند وصولها إلى المدين من قبل المدين نفسه حيث يرسل رده إلى الشركة وبناء على المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المدينين يمكن تميز ثلاثة أنواع من الديون هي :-

1. الديون السيئة أو الرديئة والتي لا يمكن الحصول عليها .
2. الديون المشكوك في تحصيلها .
3. الديون الجيدة .

أولاً : الديون السيئة أو الرديئة

وهي الديون التي لا أمل في تحصيلها ولا يمكن تحصيلها وتسمى محاسبياً الديون المعدومة ، ولا يمكن اعتبار أي دين معدوماً إلا بتوفر كل أو أحد الشروط التالية :

1. وفاة المدين وعدم كفاية تركته لتسديد ما بذمته من ديون وليس بمقدور ورثته تسديد ما بذمته من ديون .
2. تقادم الدين بسبب مضي المدة القانونية التي تحدد ب 10 – 15 سنة .
3. بطلان الدين بسبب صدور حكم قضائي وذلك بسبب عدم وجود ما يثبت ذلك .
4. إعلان إفلاس المدين وعدم كفاية المبالغ الموجودة لديه لسداد كل أو بعض مما بذمته من ديون تجاه الغير .

المعالجة المحاسبية للديون المعدومة

هناك طريقتان تستخدمان لإثبات الديون المعدومة في الدفاتر هما:

أ. **طريقة التحميل المباشر: وفقا لهذه الطريقة يتم تحميل الديون المعدومة للفترة المحاسبية التي حدث فيها إعدام الدين فعلا وبصفة عامة فإن إعدام ديون بعض المدينين يرجع أساسا إلى خطأ في سياسة منح الائتمان وإلى قصور في عملية التحصيل إضافة إلى حدوث بعض المتغيرات غير المتوقعة في قدرة العميل على سداد الرصيد المستحق عليه وطبقاً لهذه الطريقة يجعل ح/ الديون المعدومة مدينا وح/ المدينين دائنا وكما يلي:**

XXح/ ديون معدومة

XXح/ المدينين

تتسم هذه الطريقة بالسهولة والبساطة في التطبيق إلا إنها لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وتحديدا مبدا المقابلة حيث أنه في ظل هذه الطريقة يتم تسجيل الإيرادات الناتجة عن المبيعات في فترة زمنية معينة بينما يتم تحميل فترة زمنية تالية بالمصروفات الناتجة عن الديون المعدومة وهذا يتعارض مع مبدأ المقابلة الذي يقضي بضرورة تحقيق المقابلة بين إيرادات الفترة وما يخصها من مصروفات للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة.

كذلك إذا تم تحصيل ديون سبق إعدامها من قبل سواء في نفس الفترة التي تم فيها إعدام الدين أو في فترة تالية فإنه يتم إثبات ذلك في حساب يسمى " ديون معدومة محصلة " والذي يمثل أحد حسابات الإيرادات في الفترة التي تم فيها التحصيل على الرغم من إن هذا الإيراد لا يخص الفترة التي تم تسجيله بها وتكون المعالجة كالتالي:

XXح/ المينين

XXح/ ديون معدومة محصلة

XX حـ/ الصندوق

XXحـ/ المدينين

ب. طريقة مخصص الديون المشكوك فيها (ستجري مناقشة هذه الطريقة بالتزامن مع النوع الثاني من أنواع الديون وهوالديون المشكوك في تحصيلها)

مثال : في 2018/12/31 كان رصيد حـ / المدينين الظاهر في دفتر الأستاذ العام 180000 دينار وفيما يلي المعاملات المالية التي تمت خلال شهر شباط لسنة 2019 .

1. بلغت المبيعات الآجلة 75000 دينار .
2. بلغت الديون التي شطبت خلال الشهر 25000 دينار .
3. منحت المنشأة خصماً نقديا للمدينين قدره 4000 دينار .
4. بلغت المتحصلات النقدية من المدينين مبلغ قدره 45000 دينار .
5. تقرر شطب دين قدره 6000 دينار بسبب وفاة المدين .
6. عند الجرد في 2019/12/31 تقرر شطب ديون أخرى مقدارها 10000 دينار .

المطلوب : إجراء قيود اليومية والإقفال اللازمة مع بيان رصيد حـ/ المدينين في نهاية السنة .

الحل /

1- 75000 حـ/ المدينين

75000 حـ/ المبيعات

عن مبيعات آجلة

2- 25000 حـ/ ديون معدومة

25000 حـ / المدينين

عن شطب ديون

3- 4000 حـ / خ.م.به

4000 حـ / المدينين

عن خصم نقدي مسموح للمدينين

4- 45000 حـ/ الصندوق

45000 حـ / المدينين

عن متحصلات نقدية من المدينين

5- 6000 حـ / ديون معدومة

6000 حـ / المدينين

عن شطب ديون

6- 10000 حـ / ديون معدومة

10000 حـ/ المدينين

شطب ديون عند الجرد

قيد الإقفال:

45000حـ / أ.خ

41000 حـ/ الديون المعدومة

4000 حـ/ خصم مسموح به

قفل ح/ د.م و ح/ خ.م.به في ح/ أ.خ

ح/ المدينون

180000	الرصيد في 2019/1/1	25000	د .م
75000	المبيعات	4000	خ.م.به
		45000	الصندوق
		6000	د.م
		10000	د.م
		165000	الرصيد في 2019/12/31
255000		255000	

ثانياً : الديون المشكوك في تحصيلها

وهي الديون التي يشك في تحصيلها أي انه هناك احتمال في عدم تحصيلها أو تحصيل جزء منها و هذه الديون لا يمكن اعتبارها ديوناً معدومة لعدم توفر الشروط اللازمة لإعدام الدين عليها كما لا يمكن اعتبارها ديوناً جيدة لأنها لا تتصف بصفات الديون الجيدة ولهذا فهي تعتبر ديون مشكوك في تحصيلها . وهناك أسباب لاعتبار بعض الديون مشكوك في تحصيلها منها :-

1. عدم قيام المدين بالسداد في الوقت المحدد وعدم استفادته من الخصم النقدي .
2. قيام المدين بتسديد الديون الجديدة وعدم تسديده للديون القديمة .
3. محاولة التأخير في التسديد عن طريق التأجيل في الدفع أو الدخول باتفاقيات مع الدائن وتعمد أعطاء شيكات غير صحيحة من أجل كسب الوقت وتأخير عملية التسديد .
4. مرور أكثر من ستة أشهر على الدين وعدم تحركه أي عدم تسديد ولو جزء منه مع إضافة دين جديد عليه .
5. التهرب من تسديد الديون بأعذار وهمية .
6. التهرب من تسديد الكمبيالات التي عليه في أوقاتها المحددة .

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

المخصص عبارة عن مبلغ محتجز من الأرباح لمواجهه الخسائر المحتملة الوقوع نتيجة عدم تسديد بعض حسابات المدينين ويتم تكوين المخصص سنوياً بغض النظر عن نتيجة الأعمال سواء كانت ربحاً أم خسارة وهناك ثلاث طرق رئيسة لتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها هي:-

1. طريقة التقدير على أساس نسبة مئوية من المبيعات.
2. طريقة التقدير على أساس العمر الزمني للديون.
3. طريقة التقدير على أساس نسبة مئوية من إجمالي المدينين.

وتعد الطريقة الثالثة هي الأكثر شيوعاً واستخداما نظراً لطبيعة العلاقة بين المدينين وبين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

المعالجة المحاسبية لتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

هناك طريقتين لمعالجة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وهي :-

1. الطريقة المباشرة : وبموجب هذه الطريقة يتم معالجة المخصص في حـ أ . خ بشكل مباشر ويكون ذلك بالقيد التالي:

من حـ / أ. خ

إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

---

2. الطريقة غير المباشرة : وهي الطريقة المستخدمة والتي يتم بموجبها توسيط حـ الديون المشكوك في تحصيلها كحساب وسيط لإثبات تكوين المخصص وبالقيد التالي :-

من حـ / الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

عن تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها

ثم يتم بعد ذلك قفل حـ الديون المشكوك في تحصيلها كحساب وسيط في حـ أ .خ

من حـ / أ . خ

إلى حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها

عن قفل حـ الديون المشكوك في تحصيلها في حـ أ.خ

ويبقى حـ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مفتوحاً حيث يظهر رصيده في الميزانية مطروحاً من المدينين و يمثل رصيده في نهاية السنة رصيد لبداية السنة القادمة و يمكن في السنة القادمة زيادته أو تخفيضه حسب رغبة الشركة وفي ضوء مستجدات الوضع داخل الشركة .

مثال: تمت المعاملات المالية التالية في أحدى الشركات التجارية خلال السنة المالية 2018

1. **بلغت** المبيعات مبلغ قدره 250000 دينار 60% آجلة .
2. منح خصم نقدي للمدينين قدره 2500 دينار .
3. أوراق القبض المستلمة من المدينين كانت بمبلغ 8500 دينار .
4. أوراق القبض المرفوضة من قبل المدينين كانت بمبلغ 5000 دينار .
5. خلال السنة شطبت ديون قدرها 12000 دينار لعدم أمكانية تحصيلها .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة وقيود الأقفال اللازمة مع إعداد حـ أ .خ والميزانية عمومية أذا علمت أن الشركة قررت تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة 8% من رصيد المدينين .

الحل /

1- 100000حـ/ الصندوق

150000 حـ/ المدينون

250000 حـ/ المبيعات

2- 2500 حـ/ خ.م.به

2500 حـ/ المدينين

3- 8500 حـ/ أ.ق

8500 حـ/ المدينين

4- 5000حـ/ المدينين

5000 حـ/ أ.ق مرفوضة

5- 12000 حـ/ د.م

12000حـ/ المدينين

ح/ المدينون

150000 المبيعات	**2500 خ.م.به**
5000 أ.ق مرفوضة	**8500 أ.ق**
	12000 د.م
	132000 الرصيد في 2018/12/31
155000	**155000**

المخصص المراد تكوينه= رصيد المدينين في 12/31 مضروب في نسبة المخصص

= 132000 x 8% = 10560 دينار

الطريقة المباشرة **10560 حـ/ أ.خ**

10560 حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الطريقة غير المباشرة **10560 حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها**

10560 حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

10560 حـ/ أ.خ

10560 حـ/ الديون المشكوك في تحصيلها

قيود الإقفال في 12/31

14500 حـ/ أ.خ

2500 حـ/ خ.م.به

12000 حـ/ د.م

ح/ أ.خ

2500 خ.م.به	
12000 ديون معدومة	

ميزانية جزئية

الموجودات المتداولة:	
132000	**المدينون**
(10560)	**م.د.م.فيها**
121440	**صافي المدينين**

زيادة أو تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

في بعض الأحيان قد يكون هناك مخصص سبق وأن تم تكوينه في سنة سابقة وفي السنة التالية عندما يراد تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لابد أن نأخذ بنظر الاعتبار هذا المخصص المكون في السنة السابقة . فإذا كان رصيد المخصص المراد تكوينه في السنة التالية أكثر من رصيد المخصص القديم المكون في السنة السابقة ففي هذه الحالة لابد من زيادة رصيد حـ المخصص القديم بالفرق بين المخصص القديم والمخصص الجديد (المراد تكوينه) ويكون ذلك بالقيد التالي :-

من حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ثم يتم إقفال حـ الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في حـ أ . خ بالقيد التالي :

من حـ/ أ .خ

إلى حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها

أما أذا كان رصيد المخصص المراد تكوينه (الجديد) أقل من المخصص المكون في السنة السابقة (المخصص القديم) ففي هذه الحالة لابد من تخفيض المخصص القديم ويكون ذلك بالقيد التالي :

من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ/ تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ثم يقفل حـ تخفيض المخصص في حـ أ .خ باعتباره إيراد عرضي بالقيد التالي:-

من حـ/ تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ/ أ .خ

في بعض الحالات قد تم إلغاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وذلك عندما يزال الشك في تحصيل الديون أو عندما تحول المنشاة سياستها إلى البيع النقدي فقط وليس بالأجل ويكون الإلغاء بالقيد التالي :

من حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ/ إلغاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

ثم يقفل حـ إلغاء المخصص بالقيد التالي :

من حـ/ إلغاء مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

إلى حـ/ أ .خ

مثال / توفرت البيانات التالية لإحدى الشركات عن السنة المنتهية في 2018/12/31 (المدينون 650000 دينار ، مخصص الديون المشكوك فيها 55000 دينار) وقد تمت العمليات الآتية خلال سنة 2019 :-

1. بلغ أجمالي المبيعات الآجلة 300000 دينار
2. كانت المتحصلات النقدية من المدينين 160000 دينار و المتحصلات بشيكات 100000 دينار
3. منح خصم نقدي للمدينين قدره 14000 دينار
4. بلغت الديون المعدومة خلال السنة 160000 دينار كما أعدم دين عند الجرد قدره 40000 دينار
5. قررت الشركة تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة 15% من رصيد المدينين

المطلوب : أثبات قيود اليومية والإقفال اللازمة وتصوير حساب المدينون وحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

الحل/

1- 300000 حـ/ المدينين

300000 حـ/ المبيعات

2- 160000 حـ/ صندوق

100000 حـ/ المصرف

260000 حـ/ المدينين

3- 14000 حـ/ خ.م.به

14000حـ/ المدينين

4- 200000 حـ/ د.م

200000 حـ/ المدينين

ح/ المدينون

650000 الرصيد في 2018/1/1	**260000 مذكورين**
300000 المبيعات	**14000 خ.م.به**
	200000 د.م
	476000 الرصيد في 2018/12/31
950000	**950000**

المخصص المراد تكوينه= رصيد المدينون الجديد x نسبة المخصص

= 476000 x 15% = 71400 دينار

نقارن بين رصيد المخصص القديم (معطى بالسؤال) مع رصيد المخصص المراد تكوينه فإذا كان:

1- المخصص القديم أكبر من المخصص الجديد فإن الفرق سيكون تخفيض المخصص

2- المخصص القديم أقل من المخصص الجديد فإن الفرق سيكون زيادة المخصص

71400- 55000= 16400 دينار الزيادة في المخصص

16400 حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها

16400 حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

16400 حـ/ أ.خ

16400 حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها

قيود الإقفال:

214000 حـ/ أ.خ

14000 حـ/ خ.م.به

200000 حـ/ الديون المعدومة

ح/ أ.خ

14000 خ.م.به	
200000 ديون معدومة	
16400 زيادة المخصص	

ميزانية جزئية

الموجودات المتداولة:	
476000	**المدينون**
(71400)	**م.د.م.فيها**
404600	**صافي المدينين**

مثال / في 2016/12/31 ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر إحدى الشركات التجارية (625000 مدينون – 43750 مخصص الديون المشكوك فيها) وفيما يلي المعاملات المالية التي تمت خلال سنة 2017:

1- المبيعات 480000 دينار منها 60% آجلة

2- المتحصلات النقدية من المدينين 70000 دينار

3- تم شطب ديون مقدارها 55000 وكالنت من الديون التي نشأت عن مبيعات خلال السنة المالية

4- تم شطب ديون أخرى قدرها 68000 دينار منها26000 دينار نشأت عن مبيعات في السنة السابقة

5- كانت مردودات ومسحوبات المبيعات 6500 وهي متعلقة بالمبيعات الآجلة

المطلوب/ تسجيل القيود اللازمة إذا علمت إن الشركة تعتبر نسبة تكوين مخصص الديون للسنة السابقة كافية لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها.

الحل /

ملاحظة (1) إذا تم شطب ديون تخص سنة سابقة يتم قفلها في حساب المخصص أما الديون التي تخص السنة الحالية فيتم قفلها في حساب الأرباح والخسائر.

ملاحظة (2) في حالة عدم وجود نسبة لمخصص الديون المشكوك فيها نستخرجها كالآتي:

النسبة = رصيد المخصص القديم ÷ رصيد المدينين القديم

إذن النسبة = 43750 ÷ 625000 = 7%

1- 288000 حـ/ المدينين

192000 حـ/ الصندوق

480000 حـ/ المبيعات

2- 70000 حـ/ الصندوق

70000 حـ/ المدينين

3- 55000 حـ/ د.م

55000 حـ/ المدينين

4- 68000 حـ/ د.م (42000 سنة حالية – 26000 سنة سابقة)

68000 حـ/ المدينين

5- 6500 حـ/ مردودات المبيعات

6500 حـ/ المدينين

قيد الإقفال:

97000 حـ/ أ.خ (الديون المعدومة التي تخص السنة الحالية)

26000 حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها (الديون المعدومة التي تخص السنة السابقة)

123000 حـ/ الديون المعدومة

ح/ المدينون

625000 الرصيد في 2017/1/1		70000 الصندوق	
288000 المبيعات		55000 د.م	
		68000 د.م	
		6500 مردودات المبيعات	
		713500 الرصيد في 2017/12/31	
913000		**913000**	

رصيد المخصص للسنة السابقة = 43750 دينار (هذا المخصص تأثر بالديون المعدومة التي تخص السنة السابقة لذلك يجب عمل حساب لمخصص الديون المشكوك فيها)

ح/ م.د.م.فيها

26000 د.م		43750 الرصيد	
17750 الرصيد في 2017/12/31			
49945		**49945**	

49945 – 17750 = 32195 مقدار زيادة المخصص

32195 حـ/ زيادة مخصص ديون مشكوك فيها

32195 حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

32195 حـ/ أ.خ

32195 حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها

الديون الجيدة

وهي الديون التي أكد أصحابها أمكانية تحصيلها وأن موعد أستحقاقها لم يصل بعد ومن الممكن ان يقوم أصحابها بتسديدها أو تسديد جزء منها قبل الموعد المحدد للتسديد وعندها سوف يحصل المدين على خصم نقدي ولهذا يجب على أدارة المنشأة الاحتياط لهذا الخصم وتكوين ما يسمى بمخصص الخصم المسموح به وعلى أساس مقدار ماسيمنح من خصم للمدينين لقاء تسديدهم لما بذمتهم من ديون بوقت مبكر وتتمثل الديون الجيدة ((بأنها رصيد المدينين في نهاية الفترة بعد إجراء كافة التسويات الجردية وبعد تنزيل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

تكوين مخصص الخصم المسموح به

مخصص الخصم المسموح به هو مبلغ محتجز من حَ / أ .خ على أساس نسبة مئوية من رصيد المدينين الجيد وذلك لمواجهة ما سيمنح من خصم للمدينين لقاء تسديدهم بوقت مبكر ويتم تكوين مخصص الخصم المسموح به بعد جرد المدينين ومعرفة الديون التي تستحق الدفع لأنها تمثل الديون الممكن تحصيلها ويمكن تسديدها في وقت مبكر في سبيل الحصول على خصم نقدي ولا تختلف الأجراءات المحاسبية المتعلقة بتكوين مخصص الخصم المسموح به عن الأجراءات الخاصة بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك من حيث زيادة أو تخفيض المخصص .

المعالجة المحاسبية لتكوين مخصص الخصم المسموح به

عند تكوين المخصص يكون القيد :-

xxحـ/ خصم مسموح به متوقع

Xx حـ/ مخصص الخصم المسموح به

ثم يقفل حَ الخصم المسموح به المتوقع في حَ أ.خ

من حَ / أ .خ

الى حَ / خصم مسموح به متوقع

مثال/ ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة لأحدى الشركات عن السنة المنتهية في 2017/12/31 (220000 المدينون – 17600 مخصص الديون المشكوك فيها) خلال سنة 2018 تمت المعاملات التالية:

1- مبيعات آجلة 210000 دينار

2- متحصلات نقدية من المدينين 120000 دينار
3- ديون معدومة شطبت خلال السنة 8000 دينار منها 2500 نشأت خلال السنة.
4- خصم نقدي ممنوح للمدينين 2500 دينار
5- سدد بعض المدينين مبلغ قدره 50000 دينار كجزء من دينهم بورقة تجارية تستحق بعد ثلاثة أشهر

المطلوب// إجراء قيود التسوية والإقفال إذا علمت إن الشركة قررت الاستمرار بنفس نسبة تكوين المخصص للسنة السابقة بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما قررت تكوين مخصص للخصم المسموح به بنسبة 5% من رصيد الديون الجيدة.

الحل /

1- 210000 حـ/ المدينين

210000 حـ/ المبيعات

2- 120000 حـ/ الصندوق

120000 حـ/ المدينين

3- 8000 حـ/ د.م

8000 حـ/ المدينين

4- 2500 حـ/ خ.م.به

2500 حـ/ المدينين

5- 50000 حـ/ أ.ق

50000 حـ/ المدينين

قيود الإقفال:

2500 حـ/ أ.خ (الديون المعدومة التي تخص السنة الحالية)

5500 حـ/ م.د.م.فيها (الديون المعدومة التي تخص السنة السابقة)

8000حـ/ الديون المعدومة

2500 حـ/ أ.خ

2500حـ/ خ.م.به

نسبة تكوين المخصص للسنة السابقة = رصيد المخصص القديم ÷ رصيد المدينين x 100

= 17600 ÷ 220000 x 100= 8%

ح/ المدينون

220000 الرصيد	2017/12/31	120000 الصندوق	
210000 المبيعات		8000 د.م	
		2500 خ.م.به	
		50000 أ.ق	
		249500 الرصيد في 2018/12/31	
430000		430000	

مخصص الديون المشكوك فيها المراد تكوينه= 249500 x 8%= 19960 دينار (نقارنه مع المخصص القديم ولكن بعد أخذ الديون المعدومة التي تخص السنة السابقة بنظر الاعتبار لذلك يجب عمل T– account لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها القديم)

ح/ م.د.م.فيها

5500 د.م		17600 الرصيد في 2017 /12/31	
12100 الرصيد في 2018/12/31			
17600		17600	

19960- 12100 = 7860 دينار (مقدار الزيادة في المخصص)

7860حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها

7860 حـ/ مخصص الديون المشكوك فيها

7860حـ/ أ.خ

7860 حـ/ زيادة مخصص الديون المشكوك فيها

الديون الجيدة = رصيد المدينين الجديد – المخصص المراد تكوينه

= 249500- 19960 = 229540 دينار

مخصص الخصم المراد تكوينه= 229540 x 5%= 11477 دينار

11477حـ/ الخصم المسموح به المتوقع

11477 حـ/ مخصص الخصم المسموح به المتوقع

11477 حـ/ أ.خ

11477 حـ/ الخصم المسموح به المتوقع